وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية

– نموذج تونس –

مذكرة تخرج مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إعداد الطالبة:
قرفي كنزة

إشراف الأستاذ :
محمد أمين لعجال أعجال

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
محمد أمين لعجال أعجال		**مشرفا ومقررا**

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وتقدير

الحمد لله على ما منى عليا من علم متواضع وألهمني قوة الصبر والتحمل لإعداد هذا البحث، وبعونك اللهم وجزيل رحمتك تم ختامه، فلك كل الحمد والشكر يا أرحم الراحمين.

أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذي المحترم: محمد أمين لعجال أعجال على ما قدمه من معلومات وتوجيهات قيمة.

مقدمـــــــــة

تعد بلورة أشكال الأنظمة السياسية المختلفة في العالم على الأشكال السائدة في عصرنا الحالي، نتاجا لعدة تجارب عبر مرحلية تاريخية وتراكمية فكرية من خلال عدة مسائل معقدة شغلت الفكر الإنساني عموما، وأخذت الحيز الواسع من الفكر السياسي خصوصا، صيغت على إثرها الأنظمة السياسية والدستورية وكل الحلقات العليا والمرتكزات والمؤسسات، وكذلك تحدد العلاقة مع الشعوب ودورها التاريخي في بناء المجتمعات، وذلك ما جسد تركيز سيادة الشعب في ممارسة السلطة وانه صاحب السيادة، ومن حقه أن يمارس الحكم بالشكل الذي يراه مناسب، ولقد تطورت فكرة سيادة الشعوب وتأكدت وترسخت نظريا، وثبتت من خلال مختلف الدساتير التي تحدد البيئة الطبيعية للنشاط السياسي والعملية السياسية، وعمليا عن طريق حق الانتخاب واختيار الحكام، خاصة بعد ظهور المجتمعات الحديثة والتطورات التي مست المجتمعات الغربية ما أفرز عدة قيم ومفاهيم كتوزيع السلطات ودولة المؤسسات وسيادة القانون والديمقراطية والتي عرفت هي الأخرى تطورا عبر العصور وصورا وأشكال مختلفة، لترسو في عصرنا الحالي إلى ما يعرف بالديمقراطية التشاركية، والتي تعد من المواضيع الحديثة التي لقيت اهتماما كبيرا من الباحثين والمفكرين السياسيين، فالديمقراطية التشاركية هي مجموعة من الآليات والإجراءات التي تسمح بإشراك المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع السياسة العمومية وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام، فهي شكل جديد لتقاسم وممارسة السلطة المرتكزة على تقوية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية، فالديمقراطية التشاركية ترتكز على مواطنة نشطة ومطلعة، وعلى تكوين مواطنين نشطين قادرين على تصريف قدراتهم نحو البحث بأنفسهم عن حلول ملائمة لقضاياهم من جهة، ومن جهة أخرى ترتكز على إرادة لدى السلطات والمؤسسات السياسية التمثيلية في تقاسم هذه السلطة من أجل جعل الوظيفة الديمقراطية تتمحور أكثر حول تحسين أوضاع الناس.

لقد برزت الديمقراطية التشاركية ليس لإلغاء الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكن لتتجاوز قصورها وعجزها على التفاعل والتجارب مع معطيات اجتماعية جديدة، التي تتمثل في ظهور حركات وتعبيرات اجتماعية تعرف اتساعا متزايدا (حركات نسائية وبيئية وحقوقية واجتماعية وتنموية....) كل هذه التكتلات لا تجد في الديمقراطية التمثيلية قنوات للتعبير عن حاجاتها ومطالبها وإيجاد حلول لها.

في حين تعتبر الديمقراطية التشاركية ديمقراطية فعالة لحل المشاكل عن قرب وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية، والديمقراطية التشاركية ، حيث شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة ما لم تشهده منذ طيلة عقود، والذي عرف

بـ" الربيع العربي "، ولعل من أبرز الدول العربية التي لاقت نجاحا بارزا في هذه الثورات هي تونس بعد الإطاحة بالرئيس" زين العابدين بن علي " وتعود أهم أسباب نجاح هذه الثورة هي تبني تونس لآليات الديمقراطية التشاركية وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة حول دور الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية، فإن الموضوع يثير العديد من النقاشات لا سيمة من حيث التطرق الى خصوصية المفهوم وتأثيره على الحياة السياسية بصفة عامة وعلى الحياة السياسية في تونس بصفة خاصة.

1. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في الدور الفعال الذي تقوم به الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة، وذلك من خلال كونها آلية فعالة في تدبير الشأن العام والمحلي، كما تعتبر رافعة أساسية لتحقيق التنمية الفعالة ومدخلا لتحقيق التكامل والالتقائية بين مختلف الفاعلين، وفي هذه الدراسة سنحاول التعرف على أسباب ودوافع الديمقراطية التشاركية وانعكاساتها على بناء الدولة الوطنية في تونس.

2. أهداف الدراسة:

سنحاول في دراستنا التعرف إلى مدى تأثير الديمقراطية التشاركية على الحياة السياسية في تونس وهذا من خلال التطرق إلى جملة من الأهداف المتمثلة في:

- ✓ الوصول إلى مفهوم الديمقراطية التشاركية.
- ✓ التطرق إلى أهم انعكاسات الديمقراطية التشاركية في تونس.
- ✓ الكشف عن آفاق ومستقبل الديمقراطية التشاركية في تونس.

3. أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الموضوعية:

موضوع الديمقراطية التشاركية ودوره في بناء الدولة الوطنية يحتمل أهمية بالغة لدى المختصين في العلوم السياسية، لذا سنحاول توضيح دور الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية من خلال دراستنا لانعكاسات هذه الأخيرة على شكل الحياة السياسية في تونس، بالتطرق لأثرها على الدستور التونسي 2014 إضافة إلى النظام الحزبي والمجتمع المدني في تونس.

ب-الأسباب الذاتية:

البحث العلمي لايخلو من رغبة ذاتية تدفع الباحث إلى انجازه ولعل ما دفعني إلى انجاز هذا الموضوع، هو ميولي للمواضيع المتعلقة بالديمقراطية على أساس أنها أفضل الأساليب الموجودة لتنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين، وزيادة نسبة الرضا والقبول بينهما بالإضافة إلى توسيع معارفي حول الديمقراطية التشاركية في تونس والاطلاع على الدستور الجديد 2014 للجمهورية التونسية الثانية.

4. الدراسات السابقة:

حضيت الديمقراطية التشاركية على اهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين من خلال الكتب والمقالات حيث تم ربطها بعدة متغيرات مختلفة وفي دراستنا هذه سنربطها ببناء الدولة الوطنية (نموذج تونس)، حيث اعتمدنا في ذلك على دراسات سابقة كونها ذات أهمية كبيرة في المساعدة على انجاز البحوث العلمية، لأنها تعد أرضية صلبة في تأسيس البحث الجاري إعداده بغرض السابقة وبهدف الزيادة في رصيد المعرفة العلمية.

وسنعرض فيما يلي إلى عدد من الدراسات السابقة التي استفدنا منها والتعليق عليها لتوضيح علاقتها مع الدراسة الحالية ومجال الاستفادة من تلك الدراسات وهي كالآتي:

الدراسة الأولى:

هي عبارة عن رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، من إعداد الخاوة الطاهر، تحت عنوان "**دور الأحزاب في التحديث والمشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي**"، سنة 2014.

بحيث قامت هذه الرسالة على فكرة محورية تمثلت في الدور الذي تؤديه الأحزاب في تحديث المشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي.

وذلك بطرح التساؤل التالي: ما هو دور الأحزاب السياسية في تحديث المشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي؟

حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهمية التحديث السياسي وكيفية معالجة ظاهرة الفساد السياسي، إضافة إلى تبيين دور العمل الحزبي كسند سياسي لا يمكن الاستغناء عنه لتلبية الحاجات الاجتماعية للشعوب.

الدراسة الثانية:

هي عبارة عن مذكرة ماجستير، من إعداد عباش عائشة، تحت عنوان"**إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي**"، مثال تونس"، سنة 2008،2007.

بحيث قامت هذه المذكرة على فكرة التنمية السياسية والديمقراطية واشكاليتها في دول المغرب العربي وخص بالذكر تونس.

وذلك بطرح التساؤل التالي: ماهي خصوصية طرح التنمية السياسية في دول المغرب العربي؟

تناولت هذه الدراسة واقع التجربة الديمقراطية التونسية من خلال دراسة أساليب التحول الديمقراطي وقياس مؤشرات الديمقراطية في تونس ، وصولا إلى تقييم هذه التجربة.

الدراسة الثالثة:

نتناول في هذه الدراسة مذكرة ماجستير، من إعداد حريزي زكرياء، تحت عنوان"**المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية –الجزائر نموذجا–**"، سنة 2010،2011.

قامت هذه المذكرة على دراسة المشاركة السياسية للمرأة العربية وتكريسها للديمقراطية التشاركية، وذلك بطرح التساؤل التالي:

مامدى مشاركة المرأة العربية عموما والمرأة الجزائرية خصوصا في تكريس الديمقراطية التشاركية؟

تتناول هذه الدراسة واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وذلك من خلال التطرق الى الحركية السياسية للمرأة العربية منذ الاستقلال لينتقل الباحث للتطرق إلى التشريعات المحلية والصكوك الدولية المكرسة للمساواة بين الجنسين في الحياة السياسية والمصادقة عليها من طرف الجزائر، ثم تليها الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة، ليذهب الباحث إلى الجانب الميداني للمرأة الجزائرية في العمل السياسي ثم تواجد المرأة في مواقع صنع القرار، وصولا إلى مشاركة ومساهمة الجمعيات السنوية في العمل السياسي.

5. الإشكالية:

لقد ساهمت الديمقراطية التشاركية في إعادة بناء الدولة الوطنية في تونس بعد إسقاطها للنظام السابق، من خلال إشراك المواطن في تطبيق السياسة العامة، وتوسيع دوره في صنع القرار وتحسيسه بالمسؤولية حيال مراقبة ومحاسبة النخب المسؤولة عن صنع القرار، فقد أصبحت الديمقراطية التشاركية شكل جديد من أشكال "التمكين السياسي الاستراتيجي"الذي يختصر للمواطن طريقا شاقا عن المعارف الغير مجدية، بجعله يشارك وبشكل مباشر في صناعة واتخاذ القرار.

ومن هذه المنطلقات يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف ساهمت الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية في تونس؟

حدود الإشكالية:

المجال الزمني:

حددنا الإطار الزمني بالفترة الممتدة (من2011 إلى 2014)، ويعود سبب اختيار هذه الفترة إلى أنها فترة كافية نسبيا لاختيار الفرضيات والإجابة على التساؤلات المتعلقة بالإشكالية، وكذلك لأن تونس اعتمدت الديمقراطية التشاركية فهذه الفترة من أجل بناء دولة وطنية قوية.

المجال المكاني:

تعتبر تونس المثال المناسب من بين الدول العربية التي مسها ما يسمى "الربيع العربي" من أجل توضيحنا لدور الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية وهذا من خلال توضيح وتحليل تداعيات الديمقراطية التشاركية على شكل الحياة السياسية في تونس.

المجال الموضوعي:

سنحاول في دراستنا التركيز على تأثير الديمقراطية التشاركية على كل من الدستور والنظام الحزبي والمجتمع المدني في تونس، من أجل تحقيق استقرار سياسي.

6. التساؤلات الفرعية:

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ما المقصود بالديمقراطية التشاركية؟

ب-ما هي أهم انعكاسات الديمقراطية التشاركية في تونس؟

ج-ماهو مستقبل الديمقراطية التشاركية في تونس؟

7. الفرضيات:

ولمعالجة الإشكالية الآنفة الذكر سنحاول طرح الفرضيات التالية:

أ. الديمقراطية التشاركية تؤدي إلى تحقيق الإستقرار السياسي.
ب. كلما تجسدت الديمقراطية التشاركية في تونس كلما تحقق التوازن والسلم الاجتماعي.
ج. تجسيد الديمقراطية التشاركية في تونس أدى إلى التداول السلمي على السلطة.
د. نجاح تجربة الديمقراطية التشاركية في تونس يرتبط بفعالية الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

8. صعوبات الدراسة:

من الصعوبات الكبيرة التي واجهتني في إنجاز هذا البحث هو ندرة الدراسات الأكاديمية التي تتناول موضوع: "دور الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية" خاصة إذ قمنا بربط الموضوع مع التجربة التونسية التي تعتبر حديثة النشأة.

فالمادة العلمية المتوفرة في هذا الموضوع هي عبارة عن مقالات أكاديمية لمجموعة من الباحثين عبر مختلف مراكز الدراسات العربية، وبعض الدراسات المنشورة على شبكة الأنترنت، إضافة إلى بعض التقارير.

9. الإطار المنهجي للدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على:

المنهج التاريخي: يستخدم هذا المنهج لدراسة ظواهر وجدت فيما سبق أو يستخدم في دراسة ظاهرة لها علاقة بالماضي، ولمحاولة دراسة موضوع الديمقراطية التشاركية ودورها في بناء الدولة الوطنية في تونس، لا بد من الرجوع الى بدايات النظام السياسي وتتبع الظروف التي تنشأ فيها.

منهج دراسة حالة: وهو المنهج البارز في عنوان المذكرة والذي يخص دراسة الديمقراطية التشاركية خلال الوقوف على التجربة التونسية في بناء الدولة الوطنية سواء أثناء الثورة أو مرحلة ما بعد الثورة.

المقترب المؤسساتي: وذلك عبر دراستنا للدستور التونسي والاتحاد التونسي للشغل، كمؤسسة فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني.

خطة البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: يتناول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى: التعاريف المختلفة للديمقراطية، تطورها التاريخي وأنواعها، أما المبحث الثاني فيحتوي متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية وخصائصها وأهدافها بالإضافة إلى أهم تحديات ومعيقات بنائها.

الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل بغرض دراسة أهم انعكاسات الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية في تونس، وجاء فيه مبحثين، المبحث الأول فيتناول أثر الديمقراطية التشاركية على الدستور التونسي، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لتقييم تجربة الديمقراطية التشاركية في تونس.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

تمهيد.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة.

المطلب الأول: تعاريف الديمقراطية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للديمقراطية.

المطلب الثالث: أنواع الديمقراطية.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للدراسة.

المطلب الأول: متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية.

المطلب الثاني : خصائص وأهداف الديمقراطية التشاركية.

المطلب الثالث: تحديات ومعيقات بناء الديمقراطية التشاركية.

خلاصة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

من خلا هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة بحيث سنسلط الضوء على ماهية الديمقراطية بشكل شامل من خلال التعرض إلى الأصول التاريخية للديمقراطية، وتعريفات أبرز المفكرين ثم انتقلنا إلى أنواع الديمقراطية وصولا إلى مفهوم الديمقراطية التشاركية أما في الجزء الثاني من هذا الفصل فتناولنا متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية وخصائصها وأهدافها لنصل إلى أهم وأبرز التحديات والمعيقات التي واجهة بناء الديمقراطية التشاركية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: تعاريف الديمقراطية

سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وذلك نظرا لان مفهوم الديمقراطية من أكثر المسائل التي أثارت والتي لا تزال تثير جدلا واختلافا كبيرين، من الناحية الأكاديمية حيث لم يرسى المفكرون على مفهوم واحد جامع ومانع، لذا سيتم التطرق الى هذا المصطلح من خلال العناصر التالية:

تعريف الديمقراطية بصفة عامة،نشأتها، أنواعها وصولا إلى تعريف الديمقراطية التشاركية.

1- تعريف الديمقراطية:

يختلف مدلول الديمقراطية من لغة إلى أخرى، إلا أنها في الأساس تعود إلى اللغة اليونانية القديمة وهي مكونة من مقطعين الأول" Demos" وتعني الشعب، وكلمة "kratos" وتعني الحكم، وبذلك تصبح الكلمة " Demoskratos " أي حكم الشعب [1].

ومن هنا يمكن القول أن كلمة ديمقراطية هي كلمة من أصل يوناني مكونة من كلمتين أخذتا من اللغة اليونانية ، وتم استعمالها في كافة اللغات ومنها العربية، فهي ليست كلمة عربية بل يونانية الأصل وقد تم استغلالها في الدراسات من قبل العرب .

[1] داوود الباز، الشورى والديمقراطية النيابية، القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2006 ص 15.

التحديد الجيد للديمقراطية فيه شيء من الصعوبة والغموض، لأن لكل بلد شكله المناسب من الحكم الديمقراطي، وعليه لا يمكن أن يكون هناك تعريف محدد لكل المجتمعات العالمية، نظرا لطبيعة الحكم والعقيدة السياسية المتبعة، فالديمقراطية لا تنفي عقائد الشعوب وقيمتها ، بل أن الديمقراطية تساعد على تنمية الثقافات الوطنية مما زاد الطلب عليها من قبل الشعوب في العالم، ولعل تعريف أرسطو أول تعريف للديمقراطية بعد ان أطلق عليها هذا الاسم: "الديمقراطية نظام سياسي يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه" .

ومثلما أن موضوع الديمقراطية امتد لتاريخ طويل خلال آلاف السنين من الماضي إلى الحاضر نحو المستقبل، فهي عملية تعتني باستمرار بالواقع وتسعى لتغييره كما أنها لم تصل بعد إلى غايتها في درجة الكمال، فالعملية لم تكتمل بعد، والمهم أنها تبنى كحاجة من داخل المجتمعات وأنها عملية دائمة التطور والتغيير والتبدل، ولذا فإن تعريف الديمقراطية من خلال مفهومها يتحدد بجوهر الديمقراطية وقيمتها ومبادئها الأساسية أما أشكالها وتعبيراتها فإنها تخضع لخصوصيات الأمم والشعوب والظروف الخاصة بالمجتمعات [1].

إن تعريف الديمقراطية فيه شيء من الصعوبة والغموض لأن لكل بلد شكله المناسب من الحكم الديمقراطي وعليه لا يمكن أن يكون هناك تعريف محدد لكل المجتمعات العالمية ، لأنها شكل غير جامد وليس مضمون الديمقراطية عقائديا ثابتا، فالديمقراطية لا تنفي عقائد الشعوب وقيمها بل أن الديمقراطية تساعد على تنمية الثقافات الوطنية مما زاد الطلب عليها من قبل الشعوب في العالم .

ومثلما أن موضوع الديمقراطية تمتد لتاريخ طويل وتبلورت عبر مخاضات عسيرة خلال آلاف السنين من الماضي إلى الحاضر صوب المستقبل،فهي عملية تعتني باستمرار بالواقع وتسعى لتغييره وأنها لم تصل بعد إلى غايتها في درجة الكمال، فالعملية لم تكتمل بعد والمهم أنها تنبت كحاجة من داخل المجتمعات وإنها عملية دائمة التطور والتغير والتبدل ولذا فإن تعريف الديمقراطية من خلال مفهومها

[1] عصام علي الدبس، النظم السياسية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص 56.

يتحدد بجوهر الديمقراطية وقيمها ومبادئها الأساسية،أم أشكالها وتعبيراتها فإنها تخضع لخصوصيات الأمم والشعوب والظروف الخاصة بالمجتمعات[1].

وفي التالي سنخصص بالذكر أهم التعريفات المختلفة لبعض المفكرين:

1- ليبيت عرفها على أنها :"نظام سياسي يقدم فرص دستورية دورية لتغيير مسؤولين الحكومة، وميكانيكية اجتماعية تسمح لأكبر جزء ممكن من السكان التأثير على القرارات الرئيسية من خلال اختيارهم للمتنافسين للفوز بالمناصب السياسية."[2]

2- عرفها تورين بأنها:" اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم من خلال فترات منتظمة."[3]

3- عرفتها دائرة المعارف البريطانية بأنها: "شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقا لحكم الأغلبية"

4- عرفتها دائرة المعارف الأمريكية بأنها:" الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها شعب في الحكم ومن هذه الديمقراطية المباشرة الليبرالية وهي السائدة في الولايات المتحدة وبريطانيا والتي تعتمد على الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبي وحق الانتخاب العام[4]"

[1] صابر حوحو، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، في مجلة المفكر، العدد: 05، (د.س.ن)، ص 35

[2] فليب غرين، الديمقراطية، العراق، دار المأمون للترجمة والنشر، ص13 .

[3] نفس المرجع، ص 15.

[4] علي أمليل، مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة، منتدى الفكر العربي، 1998، ص 44

5- جوزيف شوميتر، الاقتصادي النمساوي عرفها بأنها:"مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة[1]"

6- إبراهيم لتكولن الرئيس الأمريكي 16 عبر عنها: " حكم الشعب بالشعب للشعب[2]"

7- روبرت دال:"إن الحكم عن طريق الأوصياء، البديل الدائم للديمقراطية[3] "

المطلب الثاني: التطور التاريخي للديمقراطية

1. نشأة الديمقراطية:

لا تعد الديمقراطية ابتكار لفيلسوف أو مفكر محدد بل هي نتاج لتجارب متعددة ومختلفة عبر مرحلية تاريخية، من تطور المجتمع والفكر السياسي الإنساني ،إلا أنه يمكن إرجاع نشأتها ومعالم ظهورها لأول مرة إلى الحقبة اليونانية، وفي التالي سنحاول التطرق إلى أهم المراحل التي مر بها تطور الديمقراطية:

أ- في أصلها اليوناني:

عندما نتحدث عن الإطار التاريخي للديمقراطية وبداية نشأتها، نقول بان الجذور التاريخية الأولى لمصطلح الديمقراطية يرجع إلى الحضارة اليونانية القديمة فيما عرف بديمقراطية أثينا المباشرة، والتي ظهرت في القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد حيث كلن الشعب يجمع في السنة أربعين مرة ليناقش

[1] علي، امليل، مرجع سابق، ص 46

[2] نفس المرجع، ص 46.

[3] روبرت، دال، الديمقراطية ونقادها، تر: نمير عباس، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995 ص 93.

كل القضايا السياسية المهمة، ويصدر فيها قراراته وينظر في أمور معاشها بطريقة مباشرة وبشكل جماعي، دونما حاجة للتفويض أو اختيار عدد محدد من الناس لينوبوا عن البقية في إدارة شؤون الحكم.

ويعتبر فلاسفة اليونان هم أول من استنبط فكرة الديمقراطية أمثال " أرسطو، أفلاطون " حيث قال هذا الأخير: " أن مصدر السيادة هو الإدارة المتحدة للمدنية" وهنا يقصد الشعب[1].

كما قام الفلاسفة بتصنيف الحكومات إلى ثلاثة أنماط[2]:

حكم الفرد الواحد: وهو يتنوع بين الماركسية، الاستبداد، الديكتاتورية.

حكم الأقلية: وهي كنمط ثاني بما يشمله من " إقطاع، وأوليغارشية، أرستقراطية"

حكم الأغلبية: وهو على نوعين"الأنارشية*، الديمقراطية" والتي أخذت حصة الأسد من حيث الانتشار والقبول والاهتمام.

إن الديمقراطية الأثينية عموما ينظر إليها على أنها من أوله الأمثلة التي تتطابق مع المفاهيم المعاصرة للحكم الديمقراطي[3].

---

[1] علي مردي، السوداني، "الديمقراطية هنا وهناك"، متحصل علية من موقع www.taakhine.org/pp-10599 بتاريخ 2016/02/20، على الساعة 14:40.

[2] زكرياء حريزي ، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية "نموذج الجزائر"، (مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010،2011، ص 30.

[3] نفس المرجع، ص 30

*الأنارشية: هي كلمة مشتقة من الأصل اليوناني « anakhos » التي تعني "بدون حكم، من دون أسياد" وهي تعني الغياب التام للسلطة المركزية، كما تعني استبداد مؤسسات الدولة المركزية لمؤسسات شعبية، وهي شكل من أشكال تنظيم شؤون المجتمع تقوم على مركزية السلطة في أيدي الأقلية.

ب- في نشأتها الليبرالية الحديثة:

تعود النواة الأولى للديمقراطية في العصر الحديث إلى الثورة البريطانية 1688م لتتوالى بعدها الثورات الرائدة، والتي كانت السبب الرئيسي في تجسيد الديمقراطية واقعيا ولاسيما" الثورة الأمريكية" و"الثورة الفرنسية" بالذات، وقد جاءت هذه الثورات متأثرة بالنهضة الفلسفية التي استحدثتها جملة من الفلاسفة في ذلك الزمان،وتتعلق أساسا بما يسمى "مذهب الحقوق الطبيعية"، الذي انتشر في غرب أوروبا خلال القرنين 17و18 موقد احتوى هذا المذهب على مبدأين أساسيين ، الأول يتعلق بالحالة الطبيعية ، أما المبدأ الثاني فيتعلق بالعقد الاجتماعي.

ويعتبر القرن 19م وبداية القرن 20م فترة ازدهار الديمقراطية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وقد قام النظام الديمقراطي والبرلماني على أسس سليمة بفعل تقديمه البرجوازية آنذاك وقيادتها للطبقات الاجتماعية الأخرى[1].

وفي الأخير نقول أن الديمقراطية في العالم وخاصة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية قد نشأت وتطورت واستقرت كأسلوب ونظام للحكم، بعد أن مرت بتجارب ومحن وأزمات خرجت منها جميعا أكثر قوة وثباتا، هذا ورغم الجوانب السلبية التي تعتري هذه الظاهرة، فإنها في نهاية المطاف تعتبر نموذجا وقدوة لكل البلدان النامية.

[1] زكرياء حريزي، مرجع سابق، ص 31 .

المطلب الثالث: أنواع الديمقراطية

1. الديمقراطية التمثيلية:

أ- نشأة وتطور الديمقراطية التمثيلية:

كان أول ظهور للديمقراطية التمثيلية في انجلترا، وتطورت عبر مراحل، كانت انجلترا[1] في البداية عبارة عن مقاطعات صغيرة ثم توحدت وتجسدت في "مملكة انجليزية موحدة"، وتأسست بها جمعية تسمى "بمجلس الحكماء" ، ويقوم بالوظيفة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذا المجلس غير محدد الأعضاء ويتمتع هذا المجلس بمجموعة من الصلاحيات وهي[2]:

- ✓ يعين الملك ويعزله.
- ✓ يصدر التشريع بموافقة الملك.
- ✓ يعين الرؤساء المقاطعة بمشاركة الملك.
- ✓ يفرض الضرائب ويعلن الحرب والسلم وينظر في القضايا الجنائية.

وعند تولى وليام الفاتح الحكم أسس المجلس الكبير وهو هيئة استشارية تتولى المسائل القضائية والملك يستشير الأعيان الكبار في المسائل الهامة وخلال القرن الثاني عشر أصبح المجلس يتولى المسائل التشريعية والسياسية بينما المسائل المالية من اختصاص الملك.
وفي"عهد هنري الثاني عشر" (1154- 1186) تعززت مكانة المجلس الكبير وأصبح يتولى الموافقة على القوانين، وخلال فترة حكم الملك جان اصدر وثيقة العهد الكبير يعتبر أول دستور انجليزي مكتوب ونص هذا العهد على أن" المجلس الكبير يعبر عن إرادة المملكة".

وتم تحديد اختصاصاته وتتمثل في فرض الضرائب والتشريع والقضاء، وتم هيكلة المجلس بإنشاء هيئات تحت إشراف الملك، وصار المجلس يقوم بدورات وغير اسمه أصبح يسمى بالبرلمان.
خلال عهد "ادوارد الثالث" توسعت اختصاصاته في مجال القضاء وهي الحق في الفصل في الاتهامات

[1] محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1969، ص 821.
[2] نفس المرجع، ص 822.

الموجهة لأعضائه وكذلك التهم الموجهة لكبار رجال الدولة، وتمت تسميت أعضاء البرلمان "باللوردات"[1].

وأثناء تولي هنري الثالث(1216- 1273) قام بتوسيع دائرة التمثيل الحقيقي الشعبي من خلال تعيين فارسين على كل مقاطعة واشتراكهما في جلسات البرلمان مع الأساقفة والأشراف الممثلين لمجلس اللوردات، ولكن حدث انقسام داخل البرلمان وتشكل من كتلتين وهما مجلس اللوردات ومجلس العموم يمثل المقاطعات ولهم اختصاصات متساوية من بينها إصدار القوانين بالأغلبية وحصل البرلمان على سلطة التشريع كاملة وكذلك الموافقة على فرض الضرائب والموافقة في مسائل هامة التي تخدم مصلحتهم أما في مجال القوانين كلن الملك أو ما يسمى بالتاج وهو السلطة العليا في المملكة الانجليزية يستشير المجلس اللوردات، كما أصبح لنواب مجلس العموم حق القيام بالاجتماعات في مكان خاص بهم ويحق لهم تقديم الالتماسات والعرائض، وانجر على هذا التطور التقليص من اختصاصات الملك وأصبح له الحق في الاعتراض على اقتراح القوانين الصادرة من البرلمان، وله حق الموافقة على القوانين بناءا على التماسات مجلس العموم ومجلس اللوردات وتم الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

بالرغم من هذا التطور إلا انه بقي محافظا على مجموعة من الامتيازات وهي[2]:

- ✓ إصدار اللوائح وهدفها تعديل قوانين الصادرة من البرلمان.
- ✓ للملك حق إعفاء الأفراد من الخضوع للقانون في حالات .
- ✓ يستطيع الملك التخلص من رقابة البرلمان.

واستمرت هذه الامتيازات إلى غاية صدور قانون الحقوق عام 1288 وعمل هذا القانون على تعزيز مكانة البرلمان على مكانة الملك من خلال خلق آليات تعزز هذه المكانة في وظيفة التشريع بحيث لا يحق للملك إيقاف تنفيذ القوانين أو الإعفاء من تطبيقها وكذلك بتقليص إصدار اللوائح بحيث لا يمكن لهذه اللوائح تعديل أو إلغاء قانون وحصرها في أن هذه اللوائح تتضمن تنبيه المواطنين على احترام القوانين[3].

[1] محمد كامل ليلة، مرجع سابق ، ص 823.

[2] نفس المرجع، ص830.

[3] نفس المرجع، ص 831.

ونستنتج من أن نشأة النظام النيابي في انجلترا رغم مرور حقب تاريخية ولكل منها ميزاتها إلا أن البرلمان بقي محافظا على وظائفه ومنع تعسف الملوك .أما بالنسبة لغرفتي البرلمان بقي محافظ عليها إلى يومنا هذا.

ب-مفهوم الديمقراطية التمثيلية:

أطلق مصطلح الديمقراطية التمثيلية على النظام الذي لا يتولى فيه الشعب مباشرة مظاهر السيادة، وإنما يكتفي باختيار أشخاص يطلق عليهم اصطلاحا اسم "النواب" ينوبون عنه في ممارسة مظاهر هذه السيادة ويتم اختيار هؤلاء النواب من جانب الشعب لفترة محدودة.

تعريف سعيد بو الشعير: " يقصد بالحكم النيابي ذلك النوع من الحكم الذي بواسطته يختار الشعب أشخاص يمثلونه في الدولة ويسيرون دفة الحكم ويصوتون باسمه ولحسابه"[1].

أما تعريف الدكتور محمد كامل ليلة على أنها: " ديمقراطية أساسها الشعب بحيث أنه يقوم بانتخاب نواب يمارسون السلطة باسمه ونيابة عنه وذلك خلال مدة معينة يحددها الدستور"[2].

وكذلك عرفها موريس ديفرجيه بأنها: " المنظومة السياسية حيث ينتخب الحكام من قبل المواطنين ويعتبرونه كممثليهم".

من خلال هذه التعريفات نرى بأن الشعب له سيادة في اختيار من ينوب عنه وهم الذين يمارسون السلطة باسمه بمعنى الشعب يفوض سيادته لهؤلاء النواب أو الممثلين.

[1] السعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط 9، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 97

[2] محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص 845

جـ- مبادئ الديمقراطية التمثيلية:

تقوم الديمقراطية التمثيلية على مجموعة من المبادئ وهي أساس وجودها وتتمثل هذه المبادئ في:

أولا: مبدأ سيادة الدولة

يقول الأستاذ دابان: أن الدولة تكون ذات سيادة في مواجهة الأفراد والجماعات الخاصة والعامة التي تعيش أو تعمل داخلها فهي المجتمع السامي الذي يخضع له الأفراد والجماعات[1].

فالسيادة مجموعة من الخصائص تعطي للدولة حرية التصرف داخل أو خارج إقليمها دون الخضوع لأي سلطة أخرى، فهي صفة ملازمة للسلطة فلا توجد سلطة بدون سيادة فهي تعطيها الصفة القانونية ولا تستمد أصلها من غيرها، فالسيادة تعطي للدولة الاستقلالية وتميزها عن باقي كيانات السياسية الأخرى، وتظهر معالم سيادة الدولة من خلال بسط نفوذها على كامل الإقليم وهي السلطة الآمرة والناهية ولا تعلوها سلطة، والسيادة تجعل الدولة وحدة غير قابلة للتجزئة ولها صفة الديمومة والثبوت.

فبفضلها يمكن للدولة أن تقرر ما تفعله سوءا داخليا أو خارجيا، وكذلك لها الحق في تنظيم مؤسساتها السياسية الثلاث، فهذه المؤسسات تستمد سلطتها من السلطة العليا.

ثانيا: مبدأ الفصل بين السلطات

هو مبدأ جوهري في تأسيس نظام ديمقراطي، وترجع أفكار هذا المبدأ لمجموعة من المفكرين أمثال أفلاطون وأرسطو وجاك وجون جاك روسو، والمفكر مونتسكيو واقترن به لصياغة الموضوع بصيغة جديدة خلال القرن 18 في كتابه روح القوانين الصادر سنة 1748[2] ، يرى بأن مبدأ الفصل بين السلطات وسيلة للتخلص من السلطة المطلقة للملوك.

وجاءت فكرة هذا المبدأ بسبب توسع وظائف الدولة وتطور الحياة السياسية وقسمت وظائف الدولة إلى الوظيفة التشريعية، والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية، والهدف من تطبيق هذا المبدأ هو تحديد

[1] سعيد بو الشعير، مرجع سابق، ص 100.

[2] راشد عبد الرحمان احمد العسيري، المجالس النيابية وعلاقتها بالشورى في الإسلام: دراسة فقهية وقانونية ومقارنة، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012، ص75

اختصاصات كل وظيفة على حدا ومنعها من التجمع في يد شخص واحد لمنع الاستبداد وهو وسيلة فعالة لتامين حرية الأفراد ويضمن احترام القوانين وتطبيقها في الاتجاه السليم[1].

ويستخدم هذا المبدأ معيارا لتمييز بين الأنظمة السياسية في ظل الديمقراطية النيابية من خلال معرفة العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، فإذا كان هناك فصل شديد بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فيعرف بالنظام الرئاسي، أما في حالة التعاون بين السلطتين فنحن أمام نظام برلماني، وإذا كان هناك دمج بين السلطتين فيعرف بنظام الجمعية[2].

2.الديمقراطية التشاركية:

أ- تاريخ الديمقراطية التشاركية:

تعود الفكرة إلى عهد الإغريق القديم متمثلة في تفكير أرسطو حول مشاركة المواطية المركزية في حياة المدنية بعد الثورتين الفرنسية والأمريكية خلال القرن 19م أصبحت الديمقراطية التمثيلية النموذج المهيمن بالدولة الغربية، لكن في مطلع القرن 20م انتقدت هذه الصورة من الديمقراطية التمثيلية من قبل عدة حركات احتجاجية للمواطنين وتطورت إلى أن أصبحت في صورتها الحالية الديمقراطية التشاركية.

مرت الديمقراطية التشاركية بثلاث مراحل تاريخية[3]:

المرحلة الأولى: 1960-1980.

ظهرت عدة أشكال من الديمقراطية من قبل المجتمع المدني ومن الحركات الاجتماعية في عدة بلدان، حاولت الإجابة على الاحتجاجات الخاصة بإعادة بعث مفهوم المواطنة والنشاطات المواطنية على المستوى العمومي، وذلك من خلال الشعور بالانتماء إلى الجماعة المحلية عبر عدة أدوات منها: سبر الآراء، القوانين، المشاركة في مشاريع التهيئة العمرانية.

[1] سعيد بو الشعير، مرجع سابق، ص 166 .

[2] راشد عبد الرحمان احمد العسيري، مرجع سابق، ص 80.

[3] مصطفى، المناصفي، "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية"، متحصل عليه من الموقع elmnasfi.canabloog.com بتاريخ 2016/03/18، على الساعة: 14:14.

سمحت هذه المرحلة ببروز الأشكال الأولى للتشاور والتداول من قبل المواطنين مدعومة من مؤسسات الدولة.

المرحلة الثانية: 1990 وقمة الأرض.

ظهرت عدة أبحاث حول مفهوم المشاركة المواطنية دعمها في ذلك الوضع الدولي الخاص والذي تجلى في انتهاء الحرب الباردة،وقد تم التغيير في نظم بعض الدول في إفريقيا، أمريكا اللاتينية، وتدويل قمة الأرض لريو سنة 1992.

أما على المستوى المحلى فقد أصبحت تحتل الديمقراطية التشاركية مكان مرموق في جميع الميادين الخاصة بالتنمية المستدامة، وكذلك احتلت مختلف الأبحاث الأكاديمية في جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، حول كيفية الاستفادة منها لترقية الحكم المحلي.

المرحلة الثالثة: في يومنا هذا.

أما اليوم فإن إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية، أصبح من ضمن مكونات الديمقراطية المعترف بها،والتي تحتل مكانة مركزية في النظم المحلية، تتخذ عدة أشكال حسب الدول، ومعترف بها ومشجعة من قبل المنظمات الدولية.

ب–مفهوم الديمقراطية التشاركية:

عرفها الباحث المغربي يحي البواقي كما يلي: " هي عرض مؤسساتي للمشاركة،موجهة للمواطنين، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، وتستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن،وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر توسل ترسانة من الإجراءات العملية"[1]

[1] بوحنية عبد القوي، الديمقراطية التشاركية : في الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 55

كما عرفها الباحث الجزائري دكتور صالح زياني:" مفهوم المشاركة أو التشاركية مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة"[1]

كما يعرفها الباحث الجزائري الأمين شريط بأنها:" شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم..." ،كما تعرف بأنها: " توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين،عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي،واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك"[2].

وتعتبر الباحثة "هانا أرندت، hannah arendt" أن الديمقراطية التشاركية هي فضاء عام يسمح فيه للمواطنين بتبادل الأفكار والآراء بإرادة حرة تحقق للصالح الجماعي العام، حيث يجب أن تنتهي العملية الديمقراطية إلى سعادة المجتمع لا إلى سعادة فردانية مصلحية ضيقة تحكمها المصالح المادية المحضة والفائدة الاقتصادية البحتة، التي تجعل السياسة خاضعة لسيادة الاقتصاديين ورجال الأعمال وأصحاب المصالح والنفوذ والسيطرة الأوليغارشية، حيث أن تحقيق سعادة هؤلاء لا يمكن أن يؤدي بالضرورة إلى سعادة المجتمع والمواطنين.[3]

---

[1] صالح زياني، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات ، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، 16- 17 ديسمبر 2008.

[2] الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية...الأسس والآفاق: ندوة البرلمان، المجتمع المدني، الديمقراطية"، مجلة الوسيط، الجزائر، وزارة العلاقة مع البرلمان، العدد 06، 2008، ص 46.

[3] بوحنية عبد القوي، مرجع سابق، ص 57.

التعريف الإجرائي:

يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تستهدف دمقرطة الديمقراطية نفسها، لأنها تخلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن قي عملية تشاورية تقوم على أساس تكافؤ الفرص وتساوي الحقوق وتعطي الحق للمواطن في الحصول على فرصة الاخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية les collectivités locales ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي "البلدية municipales" ، وتقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية، للارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإشراك كل من يمكن إدماجه من مجالس الأحياء والشباب والنوادي والجمعيات وغيرها، وهي عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستثمار المركزي بعملية اتخاذ القرار، حيث أن الإصلاح الحتمي للسياسة العامة أصبح أكثر من ضرورة في ظل الانهيار التام للمجتمع في مواجهة السلطة.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للدراسة

المطلب الأول: متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية

يستلزم لقيام الديمقراطية التشاركية توفر مجموعة من المتطلبات التي تساعد على أن يستوي البناء الديمقراطي التشاركي، ويمكننا أن نشير إلى هذه المتطلبات ونذكرها كالآتي[1]:

أ- تأكيد سيادة الشعب وسلطته:

وهذا يعني أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة يسير وينظم شكل الحياة السياسية وبناء المؤسسات السياسية للدولة ككل، وجل ما يتعلق بنظام الحكم مسؤولية الشعب وذلك ما يستلزم إشراكه في صناعة القرار بالتقليل من حصر السلطة في يد طبقة معينة ونظرا لتعذر قيام الشعب مجتمعا بمهام الحكم والتسيير.

حتمية قيام الديمقراطية التشاركية كآلية تضمن الشرعية وبالتالي فإن الحكومة مسؤولة أمام ممثلين المواطنين وهي رهن إرادتهم كما لهم الحق في مراقبة تنفيذ القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحرياتهم المدنية .

ب-التعدد التنظيمي المفتوح:

بما أن التركيبة البشرية لمعظم المجتمعات تختلف وتتنوع ما يقرر لنا عدة اتجاهات وتيارات فكرية وإيديولوجية داخل المجتمع الواحد، ومنه فغن ضرورة حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود، وهي آلية متعلقة بالنظام الحزبي، وتعتبر واسطة بين الحاكم والمحكوم، وتحد من

[1] ابراهيم، لونيسي، التجربة الديمقراطية في الوطن العربي(الجزائر نموذجا) 1992-1952، (أطروحة دكتوراه قسم التاريخ)، جامعة الجزائر،2004، ص،ص 16،17.

احتكار السلطة من طرف فئة معينة،وذلك ما يضمن إشراك كافة فئات المجتمع في الحياة السياسية و الذي يعتبر من أهم متطلبات وأسس قيام الديمقراطية التشاركية.

ج- تعميق مفهوم المواطنة:

وهو مؤشر مهم، فالمواطنة هي شعور دائم ولصيق بالفرد ويجعله ملتزما بالمسؤولية اتجاه الغير الذي يقاسمه العيش على أرض واحدة،ففي الوطن الذي يوفر له مساحة من الحرية و الإبداع في جو مملوء بالأمان و الاستقرار والنظام وبالتالي ينمو لدى هذا الفرد شعور يدفعه إلى الاجتهاد والعمل على سلامة هذا الوطن واستقراره ووحدته واندماجه كما أنها تمكن الفرد من الحصول على قدرات مادية ومعنوية تؤهل للمشاركة في إنجاز مهام المواطنة كالمشاركة في فعاليات الحياة السياسية.

د- تحقيق العدالة الاجتماعية:

التي تشكل الشق الاقتصادي للديمقراطية و الديمقراطية التشاركية لما تتضمنه من عدالة توزيع الثروات وعائدات النمو، وهذا عكس ما يحدث في الدول التسلطية، التي تتميز بانعدام العدالة التوزيعية لأنها تستبعد القوى الاجتماعية من عملية توزيع الثروات، لذا فالطبقات المحرومة سياسيا هي كذلك محرومة اقتصاديا، ومع انتشار الحرمان واتساع دائرة الفقر ، لا معنى للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ذلك أن المساوات والعدالة الاجتماعية تعدان متطلبين أساسيين من متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية.

هـ- التداول السلمي على السلطة:

والذي يعني أن الوصول إلى السلطة أو التنحي عنها رهن بإرادة المحكومين، وهي بالتالي ترفض نظرية احتكار الحكم من قبل الحزب الواحد أو الفرد الواحد، كما تمنع استخدام القوة العسكرية للاستيلاء

على السلطة إلا ما كان دفاعا عن النفس، والإيمان بحق المجتمع المدني في اختيار حاكميه على مستوى السلطة التنفيذية أو اختيار ممثله على مستوى السلطة التشريعية .

وفي الأخير فإن هذه المجموعة من المتطلبات وإن كانت تدل فيما هو متعارف عليه عن احتمال توافر بناء ديمقراطية تشاركية راسخة القواعد في هذا المجتمع أو ذاك، فإنها ليست ثابتة أن قيام الديمقراطية التشاركية وفق أسس وقواعد أخرى وارد في كل المجتمعات، وان ظلت الديمقراطية التشاركية على الرغم من ذلك مرغوبا فيه وغاية مأمولة، وخاصة بالنسبة للدول العربية التي لا مفر من انتقالها من عالم الاستبداد إلى عالم الديمقراطية والحرية.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الديمقراطية التشاركية

1- خصائص الديمقراطية التشاركية:

من أهم خصائص الديمقراطية التشاركية نذكر ما يلي[1]:

- ✓ تقوم الديمقراطية التشاركية بإتاحة تعاون النخب السياسية فيما بينها، فالنخب التي يمكن أن تتباعد أو تتصارع فيما بينها من خلال التصويت العادي والآلي في الديمقراطية الغير تشاركية ولكن يمكنها عن طريق التشارك أن تتعاون وان تتضافر جهودها من خلال هذا الأسلوب الديمقراطي التشاركي.
- ✓ تعتبر الديمقراطية التشاركية هي طريقة لصيانة النظام، لأن الكل سيشعر انه جزء من النظام ومن ثم يبذل مجهودات خاصة لصيانة هذا التشارك، الذي يرى فيه الجميع ضمانة لتحقيق المصالح المشتركة.

[1] شراز، حرز الله، "خصائص الديمقراطية " ، متحصل عليه من موقع www.arabsfordemocracy.org/democracy ، بتاريخ 2016/04/13 ، على الساعة 18:30.

- ✓ احترام الشرعية، فالشرعية القائمة من خلال التشارك لا يشعر أي طرف فيها بالإقصاء أو التهميش ولكن الجميع يرى فيها مجهوداته الخاصة دوره في البناء المجتمعي.
- ✓ الفعالية فبدونها لا يمكن لأي نظام أو مشروع أن ينجح، فالفعالية مظهر بل شرط لكل عمل يراد له تحقيق أهدافه، فهي عنصر قوي من عناصر الحكم الديمقراطي.
- ✓ تتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من أسفل أي أنها تسعى لأن يشارك المواطن في صناعة القرار ويؤثر به مباشرة .
- ✓ تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين و نوابهم،وبين المواطنين ومشكلاتهم والسعي وراء إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محليا.
- ✓ تلعب المجالس المنتخبة دورا بارزا في آليات تنفيذ الديمقراطية التشاركية.

2- أهداف الديمقراطية التشاركية:

تتمثل أهداف الديمقراطية التشاركية في أنها[1]:

- ✓ تهدف إلى تفعيل مساهمة المواطن في عملية صنع القرار،فهي عبارة عن قناة تصاعدية، تنازلية للتواصل بين السلطة والمواطن، يتم من خلالها تصعيد مطالب واحتياجات ورغبات وملاحظات المواطن إلى السلطة.
- ✓ تستعمل الديمقراطية التشاركية لتعريف المواطن بوجهة النظر الحكومية[2] وفلسفتها وحكم الإمكانيات المتوفرة والإطار الاستراتيجي للعمل الحكومي ، على عكس الديمقراطية النيابية التي تعمل في اتجاه واحد فقط.

[1] نبيل، كريبش، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وابعاده الداخلية والخارجية،(مذكرة دكتوراه،كلية العلوم السياسية)، جامعة باتنة، 2008، ص،ص 27،28.

[2] Augastin, direct and participatory democracy, Nethertands European Institute of Public Administration, 2011, p26.

- ✓ الديمقراطية التشاركية نظام يمكن المواطنين من المشاركة في صنع القرارات السياسية التي تهمهم،عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة.
- ✓ الديمقراطية التشاركية تتبنى مفهوما للديمقراطية يأخذ بعين الاعتبار دور المواطنين في صنع القرار السياسي، يتسم بالتفاعل بين المواطنين والحكومات أو المنتخبين المحليين، فهي مكملة للديمقراطية التمثيلية، لكنها تتطلب تنظيم المواطنين في هيئات وروابط وجمعيات تتولى عملية الاتصال والعمل على بلورة الاحتياجات والمطالب، أي أن الديمقراطية التشاركية بحاجة إلى مجتمع مدني وعلى قدر فاعليته ونشاطه تعطي الديمقراطية التشاركية ثمارها وتؤدي دورها في النظام السياسي.

المطلب الثالث: أهم تحديات ومعيقات بناء الديمقراطية التشاركية:

رغم القواعد القانونية المؤسسة للديمقراطية التشاركية إلا أنها ستضل هناك مجموعة من المعيقات والتحديات التي قد تحول دون تفعيلها وإعطائها القيمة التي تنتظر منها، ويمكن إجمال هذه المعيقات والتحديات فيما يلي[1]:

- ✓ غياب الإرادة السياسية الحقيقية.
- ✓ هيمنة الصفوة واستبعاد الفئات المهمشة نتيجة لسيطرة النخب السياسية أو مجموعة عسكرية أو زعامة روحية تاريخية وراثية (تقليص فرصة التعددية وقوة المؤسسات العسكرية).
- ✓ ظهور توترات على السطح مثل الاحتجاجات والخروج العشوائي للمواطنين احتجاجا ضد المجالس المنتخبة ومنه غياب السلام والاستقرار.

[1] وديع، بن عيسى، "معوقات الديمقراطية في تونس"، متحصل عليه من موقع www.arabsfordemocracy.org/democracy ، بتاريخ 2016/04/13 ، على الساعة 20:51.

- ✓ صنع توجهات سلبية على أساس أن المشاركة مضيعة للوقت ووضع حواجز وتباعد بين الحكام والمحكومين.
- ✓ النظرة الدونية للمواطنين"مثال المرأة"
- ✓ وجود قيود قانونية وسياسية في بعض الأحيان نتيجة لضعف البنية السياسية للدولة النامية (ضعف وهشاشة الدولة والديمقراطية) وهو نتيجة للاستبداد وغياب الشفافية وتفشي الفساد .
- ✓ ضعف قدرات الفاعلين المحليين: المجالس المنتخبة والجمعيات في مجال المقاربات التنموية.
- ✓ سيطرة التخوف بين شركاء التنمية على المستوى المحلي.
- ✓ ضعف التواصل بين الفاعلين في التنمية: جمعيات، مجالس منتخبة.
- ✓ خلق الديمقراطية التشاركية ما لا نهاية من الأقطاب مما يحولها أحيانا إلى صيغة تنتج عدم القدرة على اتخاذ القرار.
- ✓ تعدد الأقطاب قد ينتج عنه صراع متواصل حول السلطة ،والذي قد يكتسي صبغة مصالح شخصية أو فئوية[1].
- ✓ التعامل المناسباتي في إشراك الجمعيات في الشأن المحلي سواء على مستوى خطابات الدولة عامة أو خطابات رؤساء الجماعات المحلية خاصة.
- ✓ شح الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية وتطلعات المواطنين وإمكانات مشاركتهم في تدبير الشأن المحلي سواء لدى الجمعيات أو الجماعات المحلية عامة.

[1] Lambermont, « Expanding participatory Democracy », optained from the website http://www.civiced.org, is dated 25/03/2016, on time 21 :21.

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن الديمقراطية التشاركية هي آلية لتحقيق نظام حكم جيد، وإعادة الثقة في السياسات الحكومية وأن من نتائجها التحاور وإيجاد الحلول للإختلافات، وتقريب وجهات النظر سلميا، وتحقيق الإندماج الوطني، وأنها طريقة للتقويم والتتبع والمراقبة الشعبية، وكذلك تعد عملية لترميم الديمقراطية التمثيلية، فالديمقراطية التشاركية تجعل المواطن العادي في قلب اهتماماتها باعتبارها شكلا من أشكال التدبير المشترك للشأن العام المحلي يتأسس على تقوية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار السياسي، مع التحمل الجماعي للمسؤوليات المترتبة عن ذلك، حيث تستهدف الديمقراطية التشاركية دمقرطة الديمقراطية التمثيلية، التي أظهرت جليا بعض عيوبها في تعزيز دور المواطن الذي لا ينبغي أن يبقى منحصرا فحسب في الحق في التصويت أو الترشح، بل يمتد ليشمل الحق في الاخبار والإستشارة والتتبع والتقييم، وبذلك يصبح دور المواطن هو تتبع وتدبير الشأن المحلي دون وساطة.

الفصل الثاني: انعكاسات الديمقراطية التشاركية على بناء الدولة الوطنية في تونس.

تمهيد

المبحث الأول: تداعيات الديمقراطية التشاركية على الحياة السياسية في تونس.

المطلب الأول: تأثير الديمقراطية التشاركية على الدستور التونسي 2014.

المطلب الثاني: تأثير الديمقراطية التشاركية على الأحزاب السياسية في تونس.

المطلب الثالث: تأثير الديمقراطية التشاركية على منظمات المجتمع المدني في تونس.

المبحث الثاني: تقييم تجربة الديمقراطية التشاركية في تونس.

المطلب الأول: إيجابيات الديمقراطية التشاركية في تونس.

المطلب الثاني : سلبيات الديمقراطية التشاركية في تونس.

المطلب الثالث: آفاق الديمقراطية التشاركية في تونس.

خلاصة

الفصل الثاني: انعكاسات الديمقراطية التشاركية على بناء الدولة الوطنية في تونس

تمهيد:

تزامنت الثورة التونسية مع توافر مجموعة من المتغيرات التي عجلت باندلاعها، من أهمها التضامن مع الشاب البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده (2010/12/17)، تعبيرا عن غضبه على الظروف الإجتماعية التي كان يعيشها، ما أدى إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم (2010/12/18)، وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه من أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الإجتماعية، وتفاقم الفساد داخل نظام الحكم، حيث اجبرت الرئيس "زين العابدين بن علي" على وضع بعض الإصلاحات التي لم ترقى للمستوى المطلوب، وإقالة العديد من الوزراء وتقرير وعود لمعالجة المشاكل، لكن الإحتجاجات توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية، مما أجبره على التنحي عن السلطة وحدث الفراغ المؤسسي الذي استلزم ضرورة القيام بإجراءات لتنظيم شؤون البلاد وهذا بانتهاج طريق الديمقراطية التشاركية في إعادة تشكيل الحياة السياسية في تونس.

الفصل الثاني: انعكاسات الديمقراطية التشاركية على بناء الدولة الوطنية في تونس

المبحث الأول: تداعيات الديمقراطية التشاركية على شكل الحياة السياسية في تونس

المطلب الأول: اثر الديمقراطية التشاركية على الدستور التونسي 2014

قام التونسيون خطوة حاسمة في سعيهم للقطيعة مع الماضي الاستبدادي للبلاد وذلك باعتماد دستور جديد في 2011/01/27 م، وعلى الرغم من أن الطريق نحو اعتماد هذا الدستور كان محفوفا بالتحديات إلا أن روح الانفتاح لتقديم تنازلات وبناء التوافق بين الآراء كان سائدا ، وهذا الضمان وصول تونس إلى هذا الانجاز التاريخي، من خلال المصيرية وانخراطهم في الحوار والتوصل إلى التفاهم الجماعي حول القضايا.

كما يعرف جمهور المؤرخين، فان التجربة الدستورية التونسية تعود إلى أواسط القرن 19 وذلك في سياق موجة الإصلاحات التي عرفتها وشهدتها الدولة العثمانية زمن التنظيمات[1].

فقد صدر عام 1857 ما يعرف بـ:" عهد الأمان "الذي وضع اللبنة الأولى لـ: دسترة الملكية وتحديد حدودها ومصادر شرعيتها ، والذي كان عبارة عن ميثاق لحقوق المواطن فقد منع جميع سكان تونس بعض الحقوق والحريات ، بغض النظر عن الدين أو اللغة أو اللون[2].

بعد أربع سنوات صدر أول دستور في العالم العربي والإسلامي في تونس عام 1861 ، وذلك على قاعدة إعلان عهد الأمان الذي سبقه وقد حاول هذا النص لأول مرة تحديد صلاحيات الباي من

[1] قرين، ارنولد، "سياسة فرنسا الاسلامية في تونس من 1881-1918"، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 03، تونس، جانفي 1975، ص 60.

[2] خليفة، الشاطر، وآخرون، تونس عبر التاريخ، تر: محمد الشاوش، ط3، تونس، دار سراس للنشر، 1993، ص 129

خلال مجلس استشاري ، كما أرسى مفهوم الحقوق ، غير أن الباي استغل ثورة الأرياف سنة 1864م لإلغائه وتمكن بذلك من إنهاء شرح نص يحدد مصاريف العائلة الملكية ضمن ميزانية الدولة.

وفي المقابل لم يمنع هذا الإلغاء من أن يبقى الدستور مرجعا فكريا وثقافيا للنخبة التونسية في نهاية القرن 19م، وخاصة مع ظهور البوادر الأولى للحركة الوطنية[1].

فقد مثل الدستور أهم مطلب رفعه المواطنون التونسيون ضد الاستعمار الفرنسي حتى ا ن أول حزب تكون هو الحزب الحر الدستوري الذي أصبح زمن الاستقلال الحزب الاشتراكي الدستوري.

ففكرة لدستور تعكس تواصل الثقافة السياسية في التجربة التونسية خلال الفترة المعاصرة والتي تعود إلى أفكار علامة مثل "خير الدين التونسي".

بعد الاستقلال اختار الفاعلون السياسيون، وعلى رأسهم " الحبيب بورقيبة"، وباقي الدستور بين إنشاء مجلس تأسيسي يتولى صياغة الدستور وهو خيار نادر في البلدان العربية آنذاك، حيث اختار أغلبها هذه المهمة إلى لجنة الخبراء عادة ما تكون معينة، وقد دامت أعمال ذلك المجلس ثلاث سنوات (1959.1956) بسبب غياب الدولة في بداية الاستقلال[2] .

الواقع أن الدستور الذي انبثق عن تلك التجربة عام 1959 كان دستورا متقدما إلى حد ما على دساتير البلدان العربية الأخرى في ذلك الوقت، لكن النظام السياسي "البورقيبي" لم يلتزم بنص الدستور ولا بفلسفة العامة، فقد عرف دستور 1959 التونسي 16 تعديلا أولها كان سنة1965 [3]، وأخرها كان سنة 2008.

[1] قريند، ارنولد، مرجع سابق، ص 63

[2] خليف، الشاطر، وآخرون، مرجع سابق، ص11

[3] محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، تر: محمد شاوش، ط3، تونس، دار سراس للنشر، 1993، ص 130.

وعند اندلاع الثورة التونسية بين 17 ديسمبر 2010 و14جانفي 2011 كانت نتيجتها الأولى فرار الرئيس "بن علي" ، حيث كان هذا الرئيس يحتكر الاختصاصات الأساسية من الناحية السياسية، بل أيضا من الناحية الدستورية، فبسقوط الرئيس "بن على" سقط جزء هام من النظام وهو الجزء القيادي[1].

أفضى تسارع الأحداث المفاجئة التي نجم عنها سقوط نظام "بن علي" إلى فراغ سياسي تطلب الانتقال إلى شكل جديد من الحكم وإلى إنشاء مؤسسات جديدة ،حيث أحدثت هيئة الانتخابات ،الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في أفريل2011 لتنظيم أول انتخابات تنافسية في تونس، وكانت صلاحيات الهيئة تتمثل في إعداد ومراقبة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي والإشراف ،أجريت الانتخابات في يوم 23 أكتوبر 2011 في مناخ سلمي ومنظم.

ويعود انخفاض نسبة المشاركة إلى 50% إلى جهود التوعية المحدودة وثقافة المواطنة الناقصة بالإضافة للمعرفة المحدودة للأحزاب و المرشحين، أما الذين توجهوا إلى مراكز الاقتراع فقد كانوا حريصين على ممارسة حقهم في التصويت في أول انتخابات تنافسية في البلاد[2].

وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن النتائج الأولية يوم 27 أكتوبر 2011 ، وعن النتائج النهائية يوم 14نوفمبر 2011، وأجريت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي باستعمال نظام التمثيل النسبي ذي القوائم المتعلقة مع احتساب أكبر البقايا في 33 دائرة انتخابية وتحصل 11 حزبا وائتلافا، و16 قائمة مستقلة عل تمثيل في المجلس الوطني التأسيسي وفاز حزب حركة النهضة الإسلامي بأكبر عدد من المقاعد بنسبة 89 مقعد من أصل 217 في المجلس الوطني التأسيسي في عملية صياغة

[1] جيمي كارتر، تقرير عن عملية صياغة الدستور في تونس، التقرير النهائي، أمريكا، مركز كارتر، 2014، ص 22

[2] نفس المرجع، ص 34

الدستور، حيث أجرت اللجان التأسيسية عدة جلسات استطاع الخبراء التونسيين والدوليين وممثلي الحكومة والمجتمع المدني والأكاديميين [1].

كما درست النصوص ذات الصلة والمتعلقة بالمسائل الدستورية وبعمليات صياغة مماثلة، إضافة إلى ذلك قام بعض أعضاء المجلس برحلات دراسية لمعرفة المزيد حول القانون الدستوري ببلدان شهدت عمليات صياغة دستور مماثلة.[2]

وقد تم أخذ أول خطوة ملموسة في اتجاه التصويت على الدستور فصلا فصلا الذي طالما وقع تأخيره، وفي يوم 30 ديسمبر 2014 وفي ظل النظام الداخلي المعدل كان للنواب يوم واحد لتقديم اقتراحات تعديل فصول معينة في الدستور. وفي اليوم التالي تم توزيع 256 مقترح لتعديل على كل النواب وتم نشرها على الموقع الالكتروني للمجلس[3].

وأخيرا وبعد أشهر من النقاش تم عقد جلسة عامة يوم 02جانفي 2014 لتعديل النظام الداخلي مرة أخرى قصد منح لجنة التوافقات صفة رسمية من التنصيص كما قام النواب في نفس اليوم بتقديم مطالبهم لأخذ الكلمة أثناء الجلسة العامة لفائدة أو ضد الفصول المقترحة والتعديلات.

وفي يوم 03جانفي 2014 بدأ التصويت على الدستور "أي التصويت على الدستور فصلا فصلا والتصويت على النص برمته" بحلول14جانفي 2014 الذكرى السنوية الثالثة للثورة التونسية، حيث زاد الضغط المجلس الوطني التأسيسي من قبل الأحزاب المشاركة مع الرباعي في الحوار الوطني، وذلك بتحديد تاريخ 12جانفي2014،[4] كأخر موعد للمصادقة على الدستور ، لكن لم يتمكن المجلس الوطني

[1] جيمي، كارتر، مرجع سابق ، ص56.
[2] نفس المرجع ، ص55.
[3] نفس المرجع، ص57.
[4] نفس المرجع، ص57.

التأسيسي من احترام هذا الموعد وصادق على الدستور في أقل من أربعة أسابيع أي في 26 جانفي2014.[1]

حيث جاء التصويت على الدستور التونسي الجديد فصلا فصلا، ثم نصا متكاملا في إطار الترتيبات التي نص عليها القانون المنظم للسلطات العمومية حيث أديرت وفقا لأحكامه المرحلة الانتقالية التي أعقبت انتخابات 23 أكتوبر 2011 ويتكون دستور تونس 2014 من 149 فصلا مقسمة إلى توطئة وعشرة أبواب جاءت كما يلي[2]:

يختص الباب الأول: بالمبادئ العامة، ويضم 20 فصل يتناول فيه اسم الدولة ودينها ونظام الحكم فيها وعلمها ونشيدها الوطني وضمان حرية الفكر والتعبير والإعلام والتظاهر وحقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة وغير ذلك.

أما الباب الثاني: فجاء فيه 29 فصلا ويتناول الحقوق والحريات حيث أكد على حق الحياة وحرية المعتقد وسرية المراسلات والكرامة الإنسانية ومنع التعذيب وحرمة المساكن والامتناع عن سحب الجنسية.

الباب الثالث: نظم السلطة التشريعية واختصاصاتها وخاصة انتخاب مجلس نواب الشعب وحق التشريع له وقد جاء فيه 20 فصلا.

الباب الرابع: اختص بالسلطة التنفيذية وضم قسمين: الأول يتناول رئيس الجمهورية وصلاحياته وطريقة انتخابه والثاني يتعلق بالحكومة ويحدد اختصاصاتها وطريقة تكوينها واتخاذ قراراتها وقد جاء فيه 32 فصلا.

[1] جيمي، كارتر، مرجع سابق، ص 58.

[2] دستور تونس، لسنة 2014، المؤرخ في 2014/01/27.

الباب الخامس: اختص بالسلطة القضائية وواجباتها واستقلاليتها ودور القضاة، وانقسم إلى قسمين هما القضاء العدلي والإداري والمالي، والمحكمة الدستورية وجاء فيه 23 فصل.

أما الباب السادس: فتناول "الهيئات الدستورية المستقلة" وهي هيئات الانتخابات، هيئة الإعلام، هيئة حقوق الإنسان، هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وهي هيئات مستحدثة تعمل وفق الدستور على دعم الديمقراطية، وينتخبها مجلس نواب الشعب وترفع إليه تقرير سنوي،وتكون مسؤولة أمامه وقد جاء في سبعة فصول.

وخصص الباب السابع "للسلطة المحلية" التي تقوم على أساس اللامركزية وتنتخب المجالس المحلية والبلدية بالانتخاب الحر والسري والمباشر، وقد جاء في 11 فصلا.

أما الباب الثامن فقد تضمن طرق تعديل الدستور، إما بطلب من رئيس الجمهورية أو من ثلث أعضاء مجلس النواب واشترط ألا ينال أي تعديل دستوري من الإسلام باعتباره دين الدولة، أو اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية أو النظام الجمهوري أو الصفة المدنية للدولة، أو مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في الدستور، أو عدد الدورات الرئاسية وقد جاء في فصلين.

اختص الباب التاسع: بالأحكام الختامية وضم ثلاثة فصول تحدث فيه عن أن توطئة الدستور جزء منه وأن موارد الدستور يؤول بعضها إلى بعض كوحدة منسجمة.

وأخيرا الباب العاشر: الذي تناول الأحكام الانتقالية وقد جاء في فصلين حيث تعد المنظومة القانونية ومجموعة القواعد واللوائح والشرائح والقوانين والعادات السائدة داخل المجتمع المكون لتلك الدولة.

ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم تداعيات وأثار الديمقراطية التشاركية على الدستور التونسي 2014 من خلال تحليل أهم المواد التي يحتويها هذا الأخير.

أ- الباب الأول: المبادئ العامة.

الفصل02: "تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون[1]"

دولة مدنية أي تقوم على القانون وليس على أساس قبائلي أو عشائري أو أي تمييز مهما كان نوعه بين المواطنين وذلك ما يعد أهم مبدأ من شأنه أن يكرس للديمقراطية التشاركية نظرا لكونه يضمن مشاركة جميع المواطنين و، وعدم استثناء أي فرد منهم يمتلك الحقوق القانونية التي تكفل المشاركة .

تقوم على المواطنة هو أن الفرد له الحق في العمل والإقامة والمشاركة السياسية في الدولة،وأنه ينتمي إلى مجتمع واحد يضمه بشكل عام رابط اجتماعي وسياسي وثقافي موحد في الدولة، وإرادة الشعب أي أن الحاكم يستمد سلطته من إرادة الشعب، فالسلطة لا تكون شرعية إلا حين تكون وليدة الارادة الشعبية .

علوية القانون أي أن القانون فوق الجميع وأن القوانين الموضوعة من طرف الدولة يخضع لها الشعب والحاكم والحكومة، فالحكومة تخضع للقانون مثل أي عضو أخر داخل عضويتها.

الفصل03 : "الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطات،يمارسها بواسطة ممثليه المنتخبين أو عبر الاستفتاء[2]"

الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات المقصود به أن شرعية الدولة هي التي أنشأتها إرادة وموافقة الشعب الذين هم مصدر كل السلطات السياسية بمعنى أن السلطات هي من الشعب وتعمل لصالح الشعب ومن حق الشعب أن يقول كلمته في نشاطها السياسي، سواء في الانتخابات أو من خلال

[1] القانون رقم 02/14، المؤرخ في 2014/01/27، المتعلق بالمبادئ العامة.

[2] القانون رقم 03/14، المؤرخ في 2014/01/27، المتعلق بالمبادئ العامة.

النقد الموجه لأي سلطة بوسائل عديدة ومنها التظاهرات التي غالبا ما تمثل أخر الوسائل المعبرة عن عدم الرضا قبل الإعتصامات.

الفصل 08: " الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن[1]"

تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاته على تحمله المسؤولية وعلى توسيع إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فالشباب عمود المجتمع بهم يقوى ويبقى، ومن دونهم يضعف ويضمحل، والمجتمع بدوره يقوي الدولة ويساهم في بناء وطن قوي على مبادئ وأسس صلبة.

الفصل 12: " تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الايجابي" [2]

يقصد هنا بأن الدولة تسعى إلى توفير معاملة عادلة وحصة تشاركية من خيرات المجتمع، فالعدالة الاجتماعية تشكل مادة خصبة للنقاش في السياسة والدين ومحددات المجتمع المتحضر والعدالة الاجتماعية تعتبر مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي داخل الأمم وفيما بينها الذي يتحقق في ظله الازدهار، أما بالنسبة للتنمية المستدامة، فالدولة تسعى إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية بما فيها حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة.

وفي الأخير نستطيع القول أن الدولة تسعى إلى الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات وهذا عن طريق تحقيق مؤشرات التنمية والاعتماد على مبدأ التمييز الايجابي.

[1] القانون رقم 08، المؤرخ في 2014/01/27، المتعلق بالمبادئ العامة.

[2] القانون رقم 12، المؤرخ في 2014/01/27، المتعلق بالمبادئ العامة.

الباب الثاني: الحقوق والحريات.

الفصل 21: "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهي سواء أمام القانون من غير تمييز، تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم[1]"

نلاحظ من خلال هذا الفصل أن حرية الرأي والتعبير والفكر والإعلام والنشر مضمونة، وأنه لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات والذي يعتبر من مؤشرات الديمقراطية التشاركية إلا أنه قد يتعارض ومبدأ سيادة القانون.

الفصل 34: " حقوق الانتخاب والاقتراع والترشح مضمونة طبق ما يضبطه القانون تعمل الدولة على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة"[2]

من خلال هذا الفصل نلاحظ أن حق الانتخاب والاقتراع الممنوح للمواطنين هو ضمان لسيادة الشعب وممارسته للسلطة عن طريق ممثلين ينوبون عنه في ذلك، ويتم اختيارهم بالإرادة الحرة للشعب.

أما بالنسبة للترشح فهو ضمان المشاركة للجميع دون استثناء، إلا الذي له مانع أو حاجز قانوني، وحق الجميع في تولي المناصب العامة والسامية في الدولة.

الفصل 35: "حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات مضمونة، تلتزم الأحزاب بالنقابات والجمعيات في أنظمتها الأساسية وفي أنشطتها بأحكام الدستور والقانون وبالشفافية المالية ونبذ العنف"[3]

[1] القانون رقم 21، المؤرخ في 2014/01/27، المتعلق بالحقوق الحريات.

[2] القانون رقم 34، المؤرخ في 2014/01/27، المتعلق بالحقوق الحريات.

[3] القانون رقم 35، المؤرخ في 2014/01/27، المتعلق بالحقوق والحريات.

وهذا يعني أن الدولة تضمن وتسمح بالتعددية والحزبية وإنشاء الجمعيات ومشاركة جميع الأطياف والفئات المكونة للمجتمع بمختلف أيديولوجياته وخلفياته الثقافية في الحياة السياسية، والاشتراك في عملية صنع السياسة العامة وذلك ما يعتبر من أهم متطلبات الديمقراطية التشاركية، وكذلك نلاحظ من خلال التزام الأحزاب والنقابات في أنظمتها الأساسية وفي أنشطتها بأحكام الدستور، وهذا دلالة ومؤشر واضح على سيادة وعلوية القانون فوق الجميع، وهو ما يعتبر أيضا من مستلزمات الديمقراطية التشاركية.

وفي الأخير يمكن أن نقول عن الدستور التونسي أنه دستور يحمل في طياته أسمى معاني الديمقراطية التشاركية التي وصل إليها الفكر شكليا ولم يهمل لا صغيرة ولا كبيرة إلا وأشار إليها، إلا أن الحكم المطلق على تطبيق هذه المبادئ يكون فيه ظلم وإنكار لجهود الشعب التونسي نظرا لحداثة الدستور وعدم الوصول إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي، لكن يمكن القول بأن الجمهورية التونسية تتجه في الطريق الصحيح نحو بناء دولة تقوم على أساس المشاركة والديمقراطية ما يضمن الديمقراطية التشاركية.

المطلب الثاني:تأثير الديمقراطية التشاركية على الأحزاب السياسية في تونس

تعود ظاهرة التعددية الحزبية في تونس إلى المرحلة الاستعمارية ثم أخذ هذا الهامش الديمقراطي في التقلص بعد استقلال البلاد سنة 1956 إذ تم تحجير الحزب الشيوعي التونسي في 06جانفي1963 وكان الحزب المعارض الوحيد في تونس، وبالنتيجة احتكر الحزب الدستوري الحياة السياسية إلى حدود سنة 1981 بعد أن أعلن الرئيس بورقيبة السماح بالتعددية الحزبية لكنها كانت محدودة[1]. وبعد الإطاحة بالحبيب بورقيبة من طرف بن علي الذي كان رئيس الوزراء في عهد بورقيبة في سنة 1987 بعد انقلاب سلمي ، حيث سيطر حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وهو الحزب التابع لبن علي على الحياة السياسية بعد وصول هذا الأخير إلى الحكم، حيث كانت الانتخابات قبل 2011 تتسم بغياب المنافسة بسبب عدم وجود أحزاب سياسية معارضة فاعلة وغياب المترشحين بمنافسة رئيس الجمهورية في تلك الانتخابات

وخلال فترة حكم بن علي وجدت العديد من الأحزاب السياسية المعارضة التي تحضى بصفة قانونية، وذلك على الرغم من أنها لم تكن تعمل بصورة مستقلة ولم يكن الأمل يحدوها بالفوز بمقاعد البرلمان أو اقتراح مرشح رئاسي قوي لخوض الانتخابات ومواجهة "بن علي".

وكانت بعض الأحزاب السياسية تظهر في مظهر الخصوم المصطنعين الذين يصادقون على كل ما يقوم به النظام بينما كانت الانتخابات مجرد تركيبة للنظام القائم، وبالرغم من تمتع حركة النهضة الإسلامية المعارضة بركيزة شعبية معتبرة، إلا أنها كانت مضطهدة واضطرت للعمل إلى حد كبير في الخفاء خلال فترة "بن علي" ولم تعد للساحة السياسية إلا بعد سقوط "بن علي".[2]

---

[1] الطاهر، خاوة، دور الأحزاب في التحديث والمشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي، (مذكرة دكتوراه، كلية العلوم السياسية)، جامعة الجزائر، 2014، ص 65.

[2] يمينة حمدي،"التعددية الحزبية في تونس بين طموحات الشعب وتطلعات الأحزاب"، 2011/06/23، متحصل عليه من الموقع : .www.ALMANAR.com/tunisie ، تاريخ الاطلاع: 2016/02/12، على الساعة: 15:20

وبعد الثورة شهدت تونس ظهور عدة أحزاب سياسية قرابة 100حزب، وفي التالي سنحاول التطرق إلى واقع الأحزاب السياسية داخل الدولة التونسية خلال تطور المراحل التاريخية:

1. مرحلة ما قبل الثورة:

أ- الأحزاب القانونية: وهي الأحزاب التي تمتعت باعتماد قانوني، ومنها الذي كان موجودا قبل مجيء السلطة 07نوفمبر1987ن وبعضها برز بعد ذلك ويمكن تصنيف هذا النوع من الأحزاب حسب أدائها ومواقفها من السلطة الحاكمة إلى صنفين:

أحزاب الموالاة: وهي الأحزاب المتحالفة سياسيا مع حزب (التجمع الدستوري الديمقراطي) بل إن وجود بعضها كان مرتبطا أشد الارتباط بهذا الحزب والأجهزة الأمنية للدولة التي ساعدت على وجود بعضها ودعم قيادتها مثل (الاتحاد الديمقراطي الوحدوي) الذي استقال مؤسسه "عبد الرحمن التليلي" من اللجنة المركزية بحزب (التجمع الديمقراطي) ليؤسس الحزب جمعية بعض الشخصيات القومية، ومثل حزب (الخضر للتقدم) الذي استقال مؤسسه "المنجي الخماسي" ليؤسس بمساعدة أهزة النظام الأمنية هذا الحزب وذلك بهدف عرقلة حزب الخضر ذي النزعة اليسارية على الطريقة الأوروبية .

كما سيطرت الأجهزة على أغلب أبواب الموالاة وتمكنت من التحكم في ذاتها وتوجهاتها وإبعاد قياداتها التاريخية مثل ما حدث بالنسبة لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية وحتى القيادات في حزب الاتحاد الوحدوي، وذلك عن طريق الإغراء بالمال تارة وبالمناصب تارة أخرى أو الأسلوبين معا غالبا: عضوية مجلس النواب والمستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومناصب في بعض السفارات وفي بعض المجالس البلدية و الجهوية، والتعيين في بعض المناصب العليا للشركات

الوطنية (رئيس، مدير عام..) وتقديم بعض الأملاك العقارية وغيرها، مقابل الدفاع عن النظام وتبرير مواقفه وتجميل صورته في الخارج[1].

أما الإشعاع السياسي لتلك الأحزاب فيكاد يكون منعدما بالنسبة إلى أغلبيتها كما ظل انتشارها الجغرافي محدودا وحجم قاعدتها الاجتماعية متواضعا غير أنها تمكنت بإرادة جهازي الدولة والحزب من الاستمرار والحصول على مقاعد في البرلمان

أحزاب معارضة قانونية غير متحالفة مع الحكومة: لا يختلف إشعاع هذه الأحزاب وانتشارها الجغرافي كثيرا عن أحزاب الموالاة غير أنها تتميز عنها بمصداقيتها ونضالها من ناحية، وضمها بنسبة هامة من أفراد النخبة في العاصمة وبقية مناطق البلاد ، واجهت هذه الأحزاب، وخاصة الحزب الديمقراطي التقدمي أصنافا شتى من القمع والملاحقات القضائية طال نشاط مناضليها وصحفها مما ساهم إلى حد بعيد في عرقلة نشاطها وتحجيم تمددها اجتماعيا وانتشارها جغرافيا[2].

ب-الأحزاب الغير قانونية:

وتعني بذلك الأحزاب التي لم تتمكن من الحصول على تأشيره للنشاط العلني تبعا للقانون الأساسي الذي يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في تونس الذي يستند إلى فصول غير متينة من الناحية القانونية والإجرائية، إذ كان الهدف من ذلك عرقلة النشاط القانوني للأحزاب التي لا ترغب الدولة في الاعتراف بها[3].

ومن بين أهم تلك الأحزاب التي قدمت للحصول على تأشيره التواجد القانوني ولم يعترف بها،

[1] عزمي، بشارة، الثورة التونسي المجيدة، بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، لبنان، الكز الوطني للأبحاث ودراسة السياسات، ص 151

[2] عزمي، بشارة، مرجع سابق، ص 153

[3] نفس المرجع، ص153

تتميز هذه الأحزاب بتفاوت حجم قاعدتها الاجتماعية وانتشارها الجغرافي وفعلها السياسي فحزب النهضة وبعد حملات القمع والمحاصرة والسجن والأبعاد التي لحقت قياداته ضل بعيد عن الساحة السياسية والنقابية، أما حزب العمال الشيوعي فيتمتع بحضور مهم في النقابات المهنية والطلابية ومختلف الجمعيات الغير المعترف بها وكذا الأمر بالنسبة إلى بقية الأحزاب والحركات ولا شك في أن إرساء النظام الديمقراطي سيتيح للكثير من تلك القوى العمل بحرية لاستقطاب المواطنين.[1]

جـ- التحالفات والتكتلات السياسية: سعى حزب التجمع الحاكم إلى خلق حزام سياسي من حوله يساند توجهاته السياسية والفكرية مستخدما كل الوسائل الشرعية والغير شرعية الأخلاقية والغير أخلاقية، وكان هدفه الاستراتيجي عزل حركة النهضة وترويض بعض أحزاب المعارضة على أساس خلق جبهة معادية ضد التوجهات السياسية الإسلامية بدرجة أولى ، والأحزاب والتنظيمات القومية والعروبية بدرجة ثانية، وإن أفلح في إيجاد بعض الأحزاب من حوله،كانت وظيفتها الأساسية مباركة مواقفه وسلوكه السياسي فإنه عجز في المقابل عن ترويض أغلب أحزاب المعارضة التي عملت بدورها على إيجاد أطر (جبهوية) لمواجهة تحالف الحزب الحاكم مع ما يطلق عليه بـ (الأحزاب الإدارية)[2].

ومن أبرز الصيغ التنظيمية التي مكنت المعارضة من تشكيلها واستمرت أكثر من غيرها من الأطر نذكر منها اثنين هما[3]:

- **هيئة 10/18 للحقوق والحريات:** وهي تحالف سياسي برز سنة 2005 ضمت أحزابا وشخصيات من اتجاهات فكرية إصلاحية وعلمانية وإسلامية بهدف الدفاع عن الحريات العامة

[1] أحمد، مالكي، وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، لبنان، المركز الوطني للأبحاث والدراسة السياسات ص 185

[2] نفس المرجع، ص186

[3] نفس المرجع، ص 186.

والبحث عن أفق الانتقال إلى الديمقراطية في تونس ضمت الهيئة بعض القيادات المستقلة ذات العلاقة غير التنظيمية بحركة النهضة ثم انضم إليها بعض من قياديي النهضة .

- **تحالف المواطنة والمساواة:** تشكل هذا التحالف بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2009 وضم العديد من الأحزاب وتعتبر هذه الأطراف السياسية، إن القواسم المشتركة التي تجمعها تشكل منطلقا لعمل سياسي مثمر يلبي حاجة البلاد للإصلاح ويستجيب لإنتظارات المواطنين ويمكن المعارضة الديمقراطية من تجاوز تشتتها وهو ما يسمح لها بالتطور والنجاعة.

وبعد نجاح الثورة ومشاركة كل من حزب (التجديد) وحزب التجمع الديمقراطي التقدمي في الحكومة المؤقتة أعادت لكل الأحزاب تموقعها السياسي فخرج كل حزب (العمل الوطني للديمقراطية) وحزب(التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات) من تحالف المواطنة والمساواة ليشكلوا جبهة 14جانفي التي ضمت مجموعة من التيارات.[1]

2. مرحلة أثناء الثورة:

أ- أحزاب ذات حجم محدود وفاعلية معتبرة: نميز بين اتجاهين رئيسيين داخل تلك الأحزاب حول الموقف من الثورة ومجرياتها ومآلاتها:

الاتجاه الأول الذي يمكن أن نصفه "بالثوري" رغم أنه يضم أحد الأحزاب غير اليسارية والاتجاه الثاني الذي نصفه بالإصلاحي بأفق محدود رغم مشاركة قواعده وأطره في فعل الثورة.

- الاتجاه الثوري: ويمثله على مستوى الخطاب حزبان أساسيان هما حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" و"حزب العمال الشيوعي التونسي"[2].

[1] أحمد، مالكي، وآخرون، مرجع سابق، ص 189

[2] نفس المرجع، 189

✓ حزب المؤتمر من أجل الجمهورية:

كانت قيادة هذا الحزب منذ سنة 2005 تدعو إلى القطع مع نظام بن على وتنادي بالعصيان المدني، ويعتبر هذا الحزب أول حزب تونسي رفع شعار " الحرية العدالة والكرامة".

كما توجه الحزب بنداء إلى كل الوطنيين داخل أجهزة الدولة ليساهموا في رحيل "الرئيس بن علي"، واعتبر أن الواجب لكل تونسي هو إزاحة "بن علي" لأنه هو رأس البلاء والفساد.

طرح هذا الحزب أفكار سياسية جريئة ورؤية استشرافية دقيقة وكانت له نخبة قيادية متميزة بنشاطها وتضحياتها غير أنه لم يتمكن من اكتساب قاعدة جماهيرية عريقة ولا مواقع مؤثرة في المؤسسات النقابية باستثناء تواجده في بعض الجمعيات والهيئات كقطاع المحاماة وذلك لأسباب موضوعية تتمثل خاصة في محاصرة قياديين بشكل مستمر من قبل الأجهزة الأمنية قبل الثورة[1].

✓ حزب العمال الشيوعي التونسي:

واكب هذا الحزب تصاعد وتيرة الاحتقان الاجتماعي في البلاد منذ شهر نوفمبر 2010.

أكد الحزب في بيان أنه مع الشعب بعماله وكادحيه وفلاحيه ونسائه وشبابه ومثقفيه ومبدعيه معهم جميعا في رغبتهم للتغيير ، وهذا التغيير المنشود لا نراه إلا في رحيل بن علي عن السلطة وحل مؤسسات الحكم الصورية وتشكيل حكومة وطنية مؤقتة تنظم وتشرف على انتخابات حرة ونزيهة ينبع منها مجلس تأسيسي مهمتها سن دستور جديد للبلاد يضع أسس الجمهورية الديمقراطية الجديدة والحقيقية التي تكرس سيادة الشعب وتضمن فعليا الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمساواة والكرامة، وتنتهج سياسة

[1] أحمد، مالكي، وآخرون، مرجع سابق، ص189.

اقتصادية واجتماعية جديدة وطنية وشعبية توفر الشغل ومقومات العيش الكريم لكل أبناء الشعب وتقضي على الفساد والمحسوبية والتمييز الجهوي[1].

- الاتجاه الإصلاحي: هناك حزبين أساسيين من هذا التيار وهما: "الحزب الديمقراطي التقدمي" و"حركة التجديد" الذين انخرطا في الحكومة المؤقتة بوزيرين بعد الثورة، بالإضافة إلى مواقف تحالف "المواطنة والمساواة" الذي يضم مجموعة من الأحزاب وهي: "حركة التجديد" و"التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" و"حزب العمل الوطني و الديمقراطي"و "تيار الإصلاح والتنمية"[2].

✓ الحزب الديمقراطي التقدمي:

طالب هذا الحزب الحكومة بعد اندلاع الأحداث في مدينو سيدي بوزيد بسحب قوات الأمن من المدينة وبإطلاق صراح المعتقلين ، وبفتح حوار مباشر مع ممثلي الشباب العاطل عن العمل ومع الهيئات المدنية التي تأسست خلال هذه الأحداث، كما طالب الحكم بإجراء إصلاحات هيكلية تتصل بالنظام السياسي وبإستراتيجية التنمية المتبعة وذلك عن طريق تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المضروبة على نشاط الأحزاب والجمعيات المدنية، كما طالبها بـ" الدعوة إلى ندوة وطنية حول الصلاح السياسي والاجتماعي تشارك فيها مختلف التنظيمات الحزبية وهيئات المجتمع المدني لتأمين طريق الانتقال للديمقراطية.

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 158

[2] عزمي، بشارة د، مرجع سابق، ص160

كما قام الحزب بمطالبة الحكومة بالإفراج عن جميع المعتقلين في المظاهرات وسحب التعزيزات الأمنية من " سيدي بوزيد" وبدء حوار فوري مع ممثلي الأهالي لإيجاد الحلول التنموية الملائمة للنهوض بالجبهة وتشغيل أبنائها العاطلين[1].

لم يكتفي الحزب بذلك، بل طالب بإصلاح شامل لتشكيل حكومة إنقاذ وطني يكون من مهامها: إقرار منوال للتنمية يحقق التوازن والعدل بين الجهات والفئات، ومكافحة الفساد والرشوة واستغلال النفوذ وإرساء آليات شفافة لمراقبة الإدارة، وبالإضافة إلى تحرير الحياة السياسية وإرساء منظومة إعلامية تعددية وضمان استقلال القضاء والتحضير لانتخابات تشريعية سابقة لأوانها، تحت إشراف مستقل وهو ما يتطلب تعديل الدستور بما يهيئ البلاد إلى التداول السلمي على الحكم[2].

- ✓ حركة التجديد:

لم تختلف مواقف حركة التجديد عن مواقف الحزب الديمقراطي التقدمي، كما قامت حركة التجديد بمطالبة الحكومة بمراجعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه التنمية الشاملة والعادلة التي تسمح بتجاوز اختلال التوازن بين الجهات وإخراج المناطق الداخلية من وضع التهميش وتوفير فرص الشغل والعيش الكريم لمختلف أبناءها.[3]

3.مرحلة ما بعد الثورة:

غيرت الثورة التونسية الخارطة الحزبية بشكل جذري، ويمكن تحديد الملامح الكبرى لهذه الخارطة من خلال التقسيمات الآتية:

[1] الملود، الأحمر ،وآخرون، الثورة التونسية، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014، ص161

[2] نفس المرجع، ص161

[3] منصف، المرزوقي، اختراع الديمقراطية: التجربة التونسية، تونس، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2014، ص 51.

أ–انهيار أحزاب الموالاة: وهي الأحزاب المشار إليها سابقا، والتي راهنت على تحالفها مع نظام بن علي مقابل تمتعها بعدد من المكاسب التي من شأنها أن تمكنها من البقاء، لكن لم تفكر هذه الأحزاب في مصيرها عند انهيار النظام السابق.

ولهذا بعد قرار بن عي، وسقوط مؤسسات السلطة، وجدت هذه الأحزاب نفسها في مواجهة أزمة هيكلية، عرضتها للانقسام والتخلي عن قياداتها السابقة في محاولة لإنقاذ وجودها، إذ من المستبعد أن تتمكن هذه الأحزاب من التمتع بالمصداقية خلال المرحلة القادمة، حيث ارتبط الكثير منها بمقومات النظام السابق، لكن بعضها يجتهد في محاولة منها لتجميع صفوفها من جديد، واستنفار ما تبقى من أنصارها عساها أن تنقذ نفسها من نهاية تكاد أن تكون حتمية.[1]

ب–الأحزاب الديمقراطية المعترف بها: هي الأحزاب التي تم الاعتراف بها خلال مرحلة حكم بن علي، لكنها رفضت الاصطفاف وراء السلطة، وحافظت على استقلالية قرارها، وهي بالتحديد: الحزب الديمقراطي التقدمي، حركة التجديد، التكتل من أجل العمل والحريات، هذه الأحزاب انقسمت مباشرة بعد رحيل بن عي بسبب الاختلاف حول المشاركة في الحكومة المؤقتة [2].

ج–الحزب الديمقراطي التقدمي: تأسس هذا الحزب في 13ديسمبر1983 بإسم "التجمع الاشتراكي التقدمي"، بمبادرة مجموعة من الشخصيات كانت تتبنى الفكر الماركسي، حصل على اعتماد قانوني يوم 12سبتمبر1988 أي بعد أقل من عام من وصول "زين العابدين بن علي" إلى السلطة، وكان من بين الأحزاب التي وقعت على الميثاق الوطني بشأن إحلال الديمقراطية، احتج على تزوير انتخابات1989

[1] سمير، حمدي،"العمل الحزبي في تونس...الأزمة والمشكلات"، في مجلة المستقبل، العدد 451، جانفي 2015، ص 73.

[2] نفس المرجع، ص 73.

التي فاز فيها الحزب الحاكم بكل مقاعد مجلس النواب، وإخلاء بن علي بالميثاق المذكور، فقرر مقاطعة الانتخابات البلدية التي تلتها[1].

غير اسمه خلال مؤتمره في جوان2001 إلى " الحزب الديمقراطي التقدمي"لتوسيع قاعدته وتنويع مكوناته الثقافية والفكرية، ومن أهم أهدافه [2]:

- ✓ تكريس العدالة الاجتماعية
- ✓ الدفاع عن الفئات الأكثر عرضة للتهميش والاضطهاد.
- ✓ انتهاج الواقعية والعقلانية والتعامل مع التحولات الاقتصادية محليا وعالميا بعيد عن الشعارات الإيديولوجية ونقد سياسة الحكم وامتيازاتها.
- ✓ الاستناد للثقافة الوطنية والتطلع إلى تطويرها بالاعتماد على الهوية العربية والحداثة على أن تكون الدولة وحدها راعية للدين الإسلامي وضامنة لحرية المعتقد.

عقب ثورة 14جانفي2011 شارك الحزب في انتخابات المجلس الوني التأسيسي وحل في المرتبة الخامسة بـ16 مقعدا .

[1] الصغير، مكاوي، "الاحزاب السياسية واستحقاقات الانتقال الديمقراطي"، متحصل عليه من موقع: http//www.assabah.com.tn/article.53406.htm/ يوم: 2016/04/15، على الساعة: 17:40.

[2] نفس المرجع.

د-حزب التكتل من العمل والحريات: هو حزب سياسي تونسي تأسس في 09أفريل1994 وحصل على الاعتماد القانوني يوم 25أكتوبر2002، ويعتبر اول حزب يحصل على الاعتماد القانوني في تونس منذ سنة 1988، وهو يصدر منذ جانفي2007 صحيفة أسبوعية تحمل عنوان "المواطنون" ، ويهدف هذا الحزب إلى[1]:

* العمل على تصحيح المسار وخلق التوازن السياسي الذي يضمن الاستقرار.

* اعتماد مبدأ التمثيل النوعي للشباب والنساء في قيادة متجددة.

هـ-حزب حركة التجديد: وهي التسمية التي اتخذها الحزب الشيوعي التونسي منذ أفريل1993، بمشاركة حركة التجديد في كل الانتخابات البرلمانية في تونس04/99/94 ،وقد تحصلت على 03 مقاعد برلمانية مخصصة لأحزاب المعارضة،تصدرت "حركة التجديد" جريدة تحت عنوان"الطريق الجديد".[2]

3- الأحزاب الإسلامية المعترف بها قانونيا:

أ-حزب النهضة: يمكن القول أن الثورة التونسية أنصفت حركة النهضة بالرغم من أنها لم تشارك فيها بشكل مباشر مثلها مثل بقية الأحزاب السياسية، فبفضل الثورة عاد المنفيون وأطلق ماتبقى من المساجين وتم الاعتراف بحزب حركة النهضة قانونيا، حيث أكد "حزب حركة النهضة " في بيانه التأسيسي " على أنه "حزب يعمل في اطار قانوني والنظام الجمهوري" وذلك للعمل على تحقيق عدة أهداف منها[3]:

- ✓ حماية استقلال الوطن واستكمال أبعاده وتنمية مكتسباته وصيانة وحدته بالتعاون مع كل أبناءه والسعي إلى وحدة المغرب العربي الكبير ومن ثم الوحدة العربية والإسلامية .

[1] الصغير، مكاوي، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

[3] عبد اللطيف،الحناشي، الحركات الاسلامية في الوطن العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 35.

- ✓ تكريس مبدأ سيادة الشعب عبر بناء دعائم المجتمع المدني وتحرير آلياته لأداء دوره كاملا.
- ✓ تحقيق الحريات العامة والفردية والعدالة باعتبارها قيما محورية تجسد معنى تكريم الله للخلق وتحقيق إنسانيته.
- ✓ تكريس حقوق الإنسان وتأكيد التعددية السياسية.
- ✓ بناء اقتصاد قوي ومندمج يعتمد أساسا على الإمكانات الوطنية والتكنولوجيات الحديثة في كل المجالات، كما يحقق التوازن بين الجهات ويوفر مجالات تشغيلية واسعة.
- ✓ المساهمة في تحقيق التكامل والاندماج مغربيا وإسلاميا والانفتاح عالميا، وتحقيق التنمية الكاملة والشاملة والمتوازنة في كل المجالات الاقتصادية ضمن تكامل متناغم بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية، حيث تمكن "حزب حركة النهضة" من الاندفاع بقوة في وقت قياسي وإعادة تنظيم قواعده، وخاض الانتخابات وحقق نتائج ايجابية فقد أظهرت النتائج فوزا عريضا لحزب حركة النهضة سواء داخل البلاد أو في الخارج، إذ تحصلت على 89 مقعدا من جملة 217 أي ما يعادل 41.01%، وإن كان فوزها منتظرا في نظر أغلب المتابعين للشأن التونسي فإن مالم يكن منتظرا هو[1] :
- ✓ تمكنها من تحقيق المرتبة الأولى في كل الدوائر باستثناء سيدي بوزيد .
- ✓ حصولها على الحكم الأكبر من الأصوات في كل الدوائر باستثناء سيدي بوزيد.
- ✓ الفارق الشاسع في عدد المقاعد المتحصل عليها بين النهضة من جهة وبقية الأحزاب من جهة أخرى إذ يساوي ما تحصلت عليه النهضة من مقاعد عدد ما تحصل عليه 13 حزب.

[1] عبد اللطيف، الحناشي، مرجع سابق، ص 35.

ب–حزب المحافظين التقدميين: تأسس بعد النجاح الواسع الذي حققته العريضة في الانتخابات فهذا الحزب منبثق عن "العريضة الشعبية" وهي مبادرة سياسية مستقلة اقترحها الكاتب الإعلامي "محمد الهاشمي الحامدي" من لندن يوم 03مارس2011 على الرأي العام التونسي.

ويتبنى هذا الحزب مجموعة من الأهداف نذكر منها[1]:

- ✓ سن دستور ديمقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان والهوية العربية الإسلامية لتونس.
- ✓ اعتماد نظام العلاج المجاني لجميع المواطنين.
- ✓ صرف منحة البطالة للعاطلين عن العمل قابل العمل يومين لصالح المجموعة الوطنية.
- ✓ العناية بالتشغيل والفلاحة والتعليم والسكن والبيئة وزيادة الصادرات وتنويعها، وتمكين من هم فوق سن 65 من التنقل المجاني في المواصلات العامة وإنشاء وزارة للمواطنين العاملين في الخارج.

وقد تمكن "حزب المحافظين التقدميين" من الفوز بـ28 مقعد في المجلس التأسيسي وقد فرض نفسه بصفته القوة الثالثة في البلاد من جهة عدد المقاعد في المجلس التأسيسي، وبصفة القوة الثانية من حيث الأصوات والحضور الشعبي[2].

[1] عبد اللطيف، الحناشي، مرجع سابق، ص36.

[2] نفس المرجع، ص 36.

المطلب الثالث : تأثير الديمقراطية التشاركية على منظمات المجتمع المدني في تونس

لقد حظي مفهوم المجتمع المدني باهتمام خاص من قبل الباحثين على مختلف توجهاتهم وتياراتهم الإيديولوجية والفكرية البرجوازية منها والماركسية والكلاسيكية والحديثة معا، وقد كان لكل وجهته ونظريته الخاصة، لكنها تصب أساسا في فكرة واحدة مآلها إن هذا المجتمع المجال الممتد بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية، وتجدر الإشارة إن هذه الاهتمامات قد ترتب بشكل نظري من الفكر الهيقلي الى الفكر الغرامشي، وكان المجال بين المفكرين واسعا وخصبا لولادة محاولات عربية متميزة بقدر الإمكان، وان كانت هذه المحاولات ليست ثرية بالشكل الذي يستحقه الموضوع، لكنها تعمل دائما على تحقيق الجدية.

لقد بينت ندوة المجتمع المدني المجتمع المدني إن الوحدة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992م تعريفا للمجتمع المدني على انه: المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي[1] .

فالمجتمع المدني هو مجموع التنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات

[1] متروك الفالح، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 ، ص 27.

التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين آو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتستلزم في وجودها ونشاطها قيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والرادة السلمية للتنوع والاختلاف[1].

فالمجتمع المدني هو مجموعة البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية والسياسية التي تتوفر فيها شروط معيارية هي :

الاستقلال عن السلطة ماديا و إداريا و الهدفية والطوعية .

ويتكون من مجموعة من الخصائص تتمثل في القدرة على التكيف: الزمني، الجلي والوظيفي، والاستقلال والتعقيد، بتعدد مستويات الأفقية والراسية داخل المؤسسة من حيث هيأتها التنظيمية وانتشارها الجغرافي الجماهيري، وأخيرا التجانس من حيث المرونة في احتواء الصراعات الداخلية سواء كانت عقائدية أو إيديولوجية أو غيرها بطريقة سلمية كدليل على التطور .

ومن خلال ما سبق سنحاول التركيز على المجتمع المدني في تونس ومدى فعاليته في ترسيخ الديمقراطية على ارض الواقع من خلال ما يلي[2]:

- ✓ محاولة نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط الجماهير .
- ✓ توعية المجتمع بضرورة التعددية السياسية والحزبية وأهمية التداول السلمي على السلطة والقيام على نشر ثقافة التسامح وقبول الأخر.
- ✓ محاولة إيصال فكرة للمجتمع بإفراده وتشكيلاته المحلية وأطره النقابية والجماهيرية والحزبية وتوعيته بمزايا نظام الحكم الديمقراطي.

[1] متروك الفالح، مرجع سابق، 27.

[2] علي عبد الصادق ، مفهوم المجتمع المدني ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2007 ، ص 58 – 60 .

- ✓ ا ظهار وفضح المعاملات الغير قانونية في مؤسسات الدولة، كظواهر الفساد الإداري والمالي والتعدي على الحريات العامة والمحسوبية.
- ✓ تعزيز مفاهيم الوطنية وشروطها وإزاحة الو لاءات الحزبية التي تتعارض مع المصالح العليا للوطن.
- ✓ القيام بالدور الرقابي على الانتخابات التي تجري في البلاد وتدريب المرشحين على القواعد ممارسة الديمقراطية وتدريب مندوبيهم على آليات الرقابة.
- ✓ تنظيم حملات الضغط في مواجهة انتهاكات السلطة، وتشكيل الائتلافات في حالات محددة كإعلان حالات الطوارئ أو محاولات المساس بالدستور والقوانين أو حملات الاعتقال التعسفي .
- ✓ نشر الوعي بقيمة ومفهوم المواطنة وتفعيله في الواقع، وزيادة التأكيد على أهمية المساواة القانونية، والمساواة في الحقوق والواجبات العمة ونبذ التمييز والاستبداد الاجتماعي والإقصاء .
- ✓ وجدير بالذكر إن فعالية المجتمع المدني تتوقف على عدة عوامل من بينها التأثير الذي يستطيع المجتمع المدني ممارسته على الدولة والرأي العام، وتمثيل منظمات المجتمع المدني لقطاعات عريضة من المواطنين، وأيضا استقلالية المجتمع المدني وتعدديته من حيث الوظائف التي يؤديها والفئات التي يمثلها فضلا عن انتشاره وتغلغله في أقاليم الدولة والمحليات والمناطق النائية وليس اقتصاره على العاصمة والمدن الكبرى فقط.
- ✓ فالمجتمع المدني التونسي وفي ظل المناخ الثوري وما أتاحه من حريات حجبها النظام السابق استطاع إن يلعب دور فعال في ترسيخ الديمقراطية وفقا لمبادئ المشار إليها سابقا .

ومن ابرز أقطاب المجتمع المدني التونسي نخص بالذكر: الاتحاد العام التونسي للشغل.

الإتحاد العام التونسي للشغل:

إن الحركة النقابية في تونس من أهم وأعرق التنظيمات الإجتماعية في الوطن العربي، وذلك على اعتبار الجذور التاريخية التي تعود إليها هذه الحركة والتي بدأت مع أواخر القرن التاسع عشر وفي سياق دراسة هذه الحركة النقابية العريقة يبرز لنا دور الإتحاد التونسي للشغل والذي أبرز قدرته على التوفيق بين فعله السياسي ونضاله الإجتماعي وهو ما جعل منه شريكا أساسيا في بناء دولة الإستقلال ووضع عباراتها التنموية .

انعقد المؤتمر التأسيسي للإتحاد العام التونسي للشغل بقاعة الخلدونية في تونس الجامعية يوم 20 جانفي 1946 ، وأشرف فرحات حشاد على فعاليات هذا المؤتمر والذي أعلن فيه عن ميلاد الإتحاد، وقد أنتخب أمينا عاما له، وقد لعب الإتحاد التونسي للشغل منذ نشأته دورا فعالا ورياديا في الكفاح ضد السلطات الإستعمارية[1] كان أحدثها أحداث أوت 1947 بصفاقص وأحداث النفيضة 21 نوفمبر 1950، وفي سنة 1951 انخرط الإتحاد العام التونسي للشغل بالإتحاد الدولي للنقابات الحرة وأصبح صوتا مدافعا عن إستغلال تونس في المحافل الدولية [1].

إن الإتحاد العام التونسي للشغل باعتباره منظمة نقابية وطنية ديمقراطية مستقلة عن كل التنظيمات السياسية تستمد شرعيتها وقوتها وقراراتها من القواعد العمالية، ومقرها المركزي تونس العاصمة وتضم جميع الشاغلين بالفكر والساعد والمتقاعدين منهم، تهدف إلى توحيد وتنظيم جميع الشاغلين على النطاق الوطني من أجل النهوض من بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بوعيهم والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية، بالإضافة إلى إنشاء اقتصاد وطني مستقل متحرر عن كل تبعية أو تحقيق توزيع عادل

[1] أحمد، مالكي، وآخرون، مرجع سابق، ص– ص ، 271– 280 .

للثورات الوطنية بما يضمن طموحات جميع الشاغلين والفئات الشعبية، بالإضافة أيضا إلى الدفاع عن الحريات العامة والفردية وترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[1] .

كما يعتبر الإتحاد العام التونسي للشغل حق الإضراب حق مشروع في النضال النقابي المنصوص عليه بالدستور التونسي يمارس بعد استنفاذ كل وسائل الحوار وبعد مصادفة الهياكل النقابية المعنية والمركزية النقابية للإتحاد طبق لتراتيب يضبطها النظام الداخلي للإتحاد تضمن حق الأغلبة في إتخاذ القرار[2] .

كما يتمتع الإتحاد العام التونسي للشغل باستقلالية تامة في ما يخص ذمته المالية على اعتبار أن مداخيله تتمثل في عائدات الإنخراط، بالإضافة إلى مردود ممتلكات الإتحاد، ناهيك على المنح والمساعدات والمساهمات والإكتتابات ومداخيل الحفلات والمهرجانات التي يقيمها الإتحاد وجميع التشكيلات التابعة له[3].

يتمتع الإتحاد العام التونسي للشغل بهيكلة قوية وهي تعبير عن قوته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي ينبثق من قوة التنظيم ، ويتمثل هيكلة الإتحاد في [4]:

- ✓ **المؤتمر الوطني** : هو السلطة العيا للقرار والمرجع الأخير ينعقد عاديا كل 05 سنوات بقرار من الهيئة الإدارية الوطنية وإستثنائيا بطلب من ثلثي أعضاء المجلس الوطني .

[1] التعريف بالإتحاد العام التونسي للشغل ، متحصل عليه من موقع الإتحاد http://www.ugtt.org.tn/ يوم 2016/04/12 على الساعة 16:15 .

[2] المرجع نفسه .

[3] المرجع نفسه .

[4] هيكلة الإتحاد العام التونسي للشغل ، متحصل عليه من موقع الإتحاد http://www.ugtt.org.tn/ يوم 2016/03/08 على الساعة 16:25 .

- ✓ **الهيئة الإدارية الوطنية:** هي السلطة الثالثة المسيرة للإتحاد تتخذ قراراتها على قاعدة التمثيل النسبي وتجتمع بدعوى من المكتب التنفيذي الوطني للإتحاد عاديا كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة واستثنائيا بطلب من ثلثي أعضائها .
- ✓ **المكتب التنفيذي الوطني** : يتكون المكتب التنفيذي الوطني من :
  - **المكتب التنفيذي التوسع** : يتكون من أعضاء المكتب التنفيذي الوطني للإتحاد، ويجتمع عاديا كل شهر وكلما دعت الحاجة .
  - **مجلس القطاعات** : يتركب من الكتاب العامي للجامعات والنقابات العامة ويحضره أعضاء المكتب التنفيذي الوطني للإتحاد ويجتمع عاديا كل شهر وكلما دعت الحاجة .
  - **الأمين العام** : هو المسؤول الأول والناطق الرسمي بإسم الإتحاد وهو الذي يدير شؤون الإتحاد في الداخل والخارج وينشط الهياكل النقابية بالتعاون مع أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.

إن ما إصطلح عليه الحال في مسألة الوظائف التي تلعبها الإتحادات النقابية في العالم وهو عملها النقابي والذي يميل بدرجة كبيرة إلى الجانب الإجتماعي والإقتصادي حيث أن تحسين ظروف العمال واوضاعهم الإجتماعية بالإضافة إلى المساهمة في إنعاش الإقتصاد الوطني أهم النقاط التي تسطر في أحداث الحركات النقابية في العالم غير أن الطفرة التي أحدثها الإتحاد العام التونسي للشغل بولوجه في عالم السياسة جعل منه حالة إستثنائية في العالم، وهذا العمل السياسي ليس وليد الصدفة بل إمتداد تاريخي للحركة النقابية التونسية، حيث أن الزعيم النقابي الوطني فرحات حشاد مؤسس الإتحاد العام التونسي للشغل هو من كرس التلازم بين الشق الإجتماعي والشق السياسي في تجربته النضالية[1].

[1] خليفة الشاطر ، مرجع سابق، ص 137.

وبفضل هذه التلازمية الإجتماعية السياسية أصبح الإتحاد العام التونسي للشغل قوة ضغط حقيقية على السلطة الإستعمارية، حيث كانت أنجح التحركات الوطنية هي تلك التي شارك فيها الإتحاد بفعالية، كما أن العمل النقابي كان غطاء ناجعا للعمل الوطني على المستوى الخارجي بفضل الدعم الواضح الذي حصل عليه الإتحاد العام التونسي للشغل من طرف المنظمات النقابية العالمية وخاصة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما إنعكس بالإيجاب على مطالب الشعب التونسي في التحرر من الإستعمار[1].

ومع بداية فترة الإستقلال شارك الإتحاد العام التونسي للشغل جنب إلى جنب رفقة الحزب الدستوري التونسي في عملية بناء الدولة التونسية ونجحو إلى أبعد الحدود من خياراتهم الليبرالية وكانت تعكس توجهات باقي الأقطار العربية الأخرى الإشتراكية في تحقيق معدلات جيدة للنمو غير أن الأزمة الإقتصادية التي صاحبت الجزء الثاني في فترة السبعينيات والتي عظمت بالإقتصاديات الليبرالية أدت بالإتحاد العام التونسي للشغل إلى الخروج من التحالف مع الحزب الدستوري الحاكم والدخول في المعارضة والتي إفتتحها بجملة من الإضرابات الوطنية التي شهدتها الفترة الزمنية المصاحبة، وظهر ذلك جليا عن الخلافات الكبيرة داخل البرلمان بين النواب ونواب الحزب الدستوري رغم كل هؤلاء كانوا يدخلون في قائمة موحدة للإنتخابات في تقليد دئبة عليه الساحة السياسية التونسية في تلك الفترة، ومع فترة تسلم الرئيس زين الدين العابدين بن علي مقاليد الحكم في تونس تراجع دور الإتحاد العام التونسي للشغل في الميدان السياسي بفعل الصراعات السياسية داخل الإتحاد، وهو ما ساعد السلطة الحاكمة في إحتواء الإتحاد على المستوى الرسمي أي تحول قيادات الإتحاد من المعارضة إلى الولاء ودعم الحكومة والسلطة الحاكمة قد شكلت فضاء للنشاط السياسي المعرض، حيث اصبح بإمكان الناشطين في الميدان الحقوقي (الرابطات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، منضمة العفو الدولية) والميدان السياسي (من الأحزاب المعترف بها غير المعترف بها على حد السواء) الهروب إليه من وجه مضايقات الحكومة، ورغم

[1] أحمد، مالكي، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 277.

محاصرة بعض الأطراف النقابية لهذه الأنشطة إلا أن تقاليد المنضمة في هذا المجال وتحسين جانب كبير من كوادرها جعل فضاءاتها ميدان للإحتجاج السلمي ضد السلطة في كثير من المناسبات، ومن هذا يمكن القول أن فضاءات الإتحاد وعددا كبيرا من مناضليه قد إحتضنت الحراك الشعبي ووفرت لها العديد من عوامل النجاح بغض النظر عن موقف القيادات النقابية من كل التحركات السياسية المناهضة للسلطة بالتالي فإن أهم دور لعبه الإتحاد العام التونسي للشغل في هذه الفترة هو مساهمته الفعالة والكبيرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس، والإطاحة بالنظام الشمولي التسلطي[1].

لقد فاجأ الحراك الشعبي الذي شهدته تونس الإتحاد العام التونسي للشغل مثلما فاجىء جميع الفوعل الأخرى على الساحة السياسية، حكومة أحزاب ومعارضة، غبر أن الإطارات الوسطى للمنظمة هي التي أعطت الحراك الشعبي دفعة معنوية وزادت في نسبة نجاحه في بدياته ويعود ذلك بدرجة أولى إلى تلقائية الحراك وعدم وجود تزعمات تقوده، بالإضافة إلى التراث الكبير والعريق الذي يتمتع به الإتحاد العام التونسي للشغل، بالإضافة إلى تنامي المعارضة للقيادة النقابية في صفوف الكوادر النقابية الوسطى والدنيا، كل ذلك جعل من مقرات الإتحاد ومناضليه في الجهات المختلفة حصون للحراك الشعبي، حيث كان النقابيون يقودون التحركات ويتحدثون لوسائل الإعلام لمطالبها، على الرغم من الموقف السلبي للمكتب التنفيذي لهذه التحركات، أدى الضغط على القيادة النقابية إلى موافقتها مكرهة على شن الإتحادات الجهوية إضرابات عامة لاقت نجاحا كبيرا وللدلالة على ذلك فإنه لم يكن بإمكان حشد كل تلك الجماهير المطالبة برحيل بن علي في الشارع الرئيسي بالعاصمة يوم 2011/01/14 لو لم يكن ذلك يوم إضراب عام بتونس[2] .

[1] أحمد، مالكي، وآخرون، مرجع سابق، 289.

[2] عدنان المنصر ، " جدلية السياسي و الإجتماعي في إتحاد الشغل " ، ملفات الثورات و الإصلاح و التحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات .

وبعد سقوط النظام التسلطي في تونس وهروب الرئيس زين العابدين بن علي من البلاد و حل الحزب الحاكم "التجمع الدستوري الديمقراطي" احتكر الإتحاد العام التونسي للشغل الساحة السياسية وقد ساعده في ذلك ضعف الأحزاب السياسية المعارضة ، وقد بادر الإتحاد باقتراح إنشاء مجلس لقيادة الثورة، وقد رفض الإتحاد الحكومتين المتتاليتين للسيد "محمد الغنوشي" وأسقطهما بعد إعتصامات في ساحة القصبة، وذلك لأن الحكومتين كانت تضمان وجوه من النظام السابق [1].

ثم دخل الإتحاد العام التونسي للشغل في مفاوضات مع الأطراف السياسية الأخرى إنتهت بتعيين "الباجي قايد السبسي" في رئاسة الحكومة المؤقتة، وبالتالي فإن الإتحاد العام التونسي للشغل أصبح من أهم المنظمات العمالية العالمية التي لعبت أدوار رئيسية في الجانب السياسي غير مرتبطة بأدوارها الإجتماعية ، وقد أدت ضغوط الإتحاد العام التونسي للشغل على الحكومة والرئيس المؤقتين على إعطاء تنازلات بهدب لعب الإتحاد دورا أكبر، وهو ما تحقق بعد تشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي، التي أصبح من مهامها إعداد نظام إنتخابي مؤقت في إطار الإعداد لتشكيل مجلس تأسيسي يصدر دستورا جديدا بعد تجميد العمل بدستور 1954.

ولم يتوقف دور الإتحاد العام التونسي للشغل عند هذا الحد بل إمتد إلى المرحلة التأسيسية في دعمه لمسيرة التحول الديمقراطي في البلاد، خاصة بعد دخول تونس في أزمة حقيقية غداة إغتيال النائب عن اليسار محمد البراهيمي والذي سبقه إغتيال المناضل شكري بلعيد، وما جعل بالمعارضة الإطاحة بالحكومة ذات الأغلبية الإسلامية وحل المجلس التأسيسي وإنطلاقا من هذا الإختلاف الحاد بدأ دور الإتحاد العام التونسي للشغل في قيادة مسيرة التوافق والتي نجح فيها بعد مفاوضات مراتونية إنتهت بتنازل

[1] المنجي سعيداني ، حوار مع الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل ، عبد السلام جراد ، جريدة الشرق الأوسط ، ع : 11750 ، يوم 29 جانفي 2011 ، متحصل عليه من http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=605949&issueno=11750#.U20oq_l_sV9

حكومة الترويكا عن الحكومة وتنصيب حكومة كفاءات وطنية وهو ما ساهم بعد ذلك بشكل كبير في وضع الدستور التونسي الذي إلتفت حوله جميع الأطياف السياسية المختلفة في تونس[1] .

[1] عبد اللطيف الحناشي ، " الحوار الوطني في تونس : الآليات و المآلات " ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 ، ص 03

المبحث الثاني: تقييم تجربة الديمقراطية التشاركية في تونس

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتطرق الى واقع الديمقراطية التشاركية في تونس، عبر إبراز سلبيات وايجابيات هذه الأخيرة.

المطلب الأول: ايجابيات الديمقراطية التشاركية في تونس

تعتبر الديمقراطية التشاركية من أفضل الطرق لممارسة الحكم التي وصل إليها الفكر السياسي المعاصر، إذ أنها تعد ضمانة للمشاركة الشعبية، وذلك ما يجعلها مطلب وغاية تسعى إليها جل الأنظمة السياسية المختلفة وطموح ترغب به جل الشعوب ، وبما أن موضوع دراستنا يتمحور حول الديمقراطية التشاركية في تونس ونظرا لما تتميز به هذه الأخيرة من ايجابيات متعددة سنحاول ذكر أهمها في النظام التونسي:

تسعى الحكومات التي تقوم على الديمقراطية التشاركية إلى التحسين والتطوير والاستفادة من الكفاءات المتميزة قصد نشر الرفاهية للشعب كله، كون الشعب يمارس الرقابة المستمرة على الحكومة وعلى القائمين بأمرها، ذلك ما يؤدي إلى بذل جهد مضاعف من قبل الحكام في أداء أعمالهم لضمان إعادة انتخابهم ومنه[1]، فان الديمقراطية التشاركية في تونس ساهمت في جعل الحكام خاضعين للمسؤولية امام المحكومين، ما يكرس لرقابة تضمن الشفافية وتمكين المواطنين وتمتعهم بحقوقهم التامة والقدرة واستطاعة على التعبير على مصالحهم وحمايتها.

يعد الشعب مصدر ممارسة السلطة والحكم بنفسه، حتى يتصف الحكم بالتجانس فيكون من الشعب واليه، لأن الحكومات جميعها لم توجد إلا لخدمة مصالح الشعب كما أن المشرعين يسنون التشريعات لمن ساهموا في إيجاد المشرعين، فالديمقراطية التشاركية في تونس جعلت من الدولة خادما للفرد وليس خادما للدولة، وفيها الضمانات الكافية للحريات الشخصية[2].

[1] علي، سداد، "فوائد وأهمية الديمقراطية التشاركية"، متحصل عليه من: www.babilon.edu.iq . تاريخ الإطلاع: 2016/04/12 على الساعة، 21:30.

[2] نفس المرجع.

تعد الديمقراطية التشاركية آلية من شانها ضمان السلم داخليا وخارجيا كونها تؤثر في المنظومة القانونية واستجابتها للتطورات والتغيرات التي تحدث على المستويين الداخلي والخارجي، وذلك ما يؤدي إلى تكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة[1]، ودلالة ذلك في النظام التونسي ما حدث اثر الانتخابات الرئاسية 2014 حيث قام الرئيس المنتهية ولايته "المرزوقي" بتهنئة منافسه "السبسي" بفوزه، وعندما ثار مناصروه على نتائج الانتخابات خرج في لقاء تلفزيوني يعلن انه " لن يذهب للمحاكم بشان الخروقات الانتخابية، لان هدفنا تحقيق الاستقرار في تونس، ويجب الترفع عن كل خطاب من شانه ان يثير الانقسام ويهدد الأمن والوحدة الوطنية، فالوحدة الوطنية هي مكسب أساسي في البلاد"

تقوم الديمقراطية التشاركية على مبدأ المساواة التامة في الحقوق كونها تعتبر آلية أصيلة لإقرار العدل الذي يعتبر من أهم المبادئ والقيم التي تسعى الدولة لتحقيقها ومنه نلاحظ أن الديمقراطية التشاركية تتجلى في هذا الجانب من خلال إقرار حكم الأغلبية مع ضمان تمثيل الأقلية في ظل التعددية وحرية الرأي والتعبير، وعدالة المشاركة عبر مساواة الجميع أمام القانون[2]، لذلك فالديمقراطية التشاركية في تونس تقر للأقلية بحق المعارضة ونتيجة لحرية الرأي والمساواة ظهرت الأحزاب السياسية وجماعات الضغط.

نظام الحكم القائم على الديمقراطية التشاركية يجعل السيادة في الدولة ترتكز على الإقناع والموافقة العامة لا على القوة من خلال مشاركة جميع فئات الشعب في تسيير شؤون الحكم ما يؤدي إلى تحقيق الاندماج الوطني وظهور معالم الاتفاق الوطني وزوال الاختلافات واقتراب وجهات النظر، وذلك ما يعد ضمانة لعدم التطرف واللجوء إلى العنف[3]، وبالنسبة إلى النظام السياسي التونسي فان حصول "السبسي" على حوالي 55 % من الأصوات مقابل 44% "للمرزوقي" يدل على أن تونس في طريق الديمقراطية الصحيحة، فلم يكتسح مرشح آخر كما نشاهد في العالم الثالث انتخابات شبيهة بالاستفتاءات.

وأيضا بالنسبة لحزب "نداء تونس" الذي يضم منتمين سابقين لحزب "التجمع" الحاكم في عهد "بن علي" الرئيس المخلوع، حققت نجاحا في انتخابات البرلمانية والرئاسية، وهذا ما يدل على أن تونس تحقق مبدأ عدم الإقصاء للآخر والتداول السلمي على السلطة.

[1] علي، سداد، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

تقوم الديمقراطية التشاركية على رفع مستوى الشعب، وتنشئ فيهم اهتماما بالمشكلات العامة، وتقوي ولاءهم بحكومتهم، وتغرس الثقة في نفوسهم، وذلك لان الديمقراطية التشاركية تقوم بإشراك الشعب في الحكم إشراكا فعالا[1].

فالديمقراطية التشاركية بمثابة منظمة لتدريب المواطنين على تحمل أعباء الحكم.

الديمقراطية التشاركية تؤدي إلى الاستقرار السياسي، حيث تعتبر عامل أساسي في التقليل من مستوى الفساد، كما أننا نستطيع اعتبار الديمقراطية التشاركية تساهم في التقليل من نسبة الفقر والمجاعة،[2] وذلك ما تجلى في النظام السياسي التونسي من خلال المنظومة القانونية.

تعد الدولة التي تنتهج منهج الديمقراطية التشاركية الدولة الأكثر تطورا وذات اقتصاد مزدهر[3]، ونظرا لان تونس تعتبر سباقة في انتهاج نظام السوق الحر وانفتاح الاقتصادي ما أدى إلى نوع من التوازن والنمو الاقتصادي واستقراره لدرجة لا باس بها، إلا انه تأثر مؤخرا بالأوضاع الأمنية المتدهورة لكن على العموم يعد الاقتصاد التونسي في الاتجاه الصحيح.

وباعتبار التجربة التونسية هامة وملهمة للكثير من الدول العربية، فالنموذج التونسي فريد من نوعه بما انه عمل على تكريس الديمقراطية التشاركية وصنفها ضمن أهداف ذات قيمة دستورية حيث ينص "الفصل 139" من الدستور 2014 على أن الديمقراطية التشاركية تمارس عبر تفعيل آليات ووسائل تشريك المواطن والمجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار، فالمجتمع المدني التونسي مجتمع واعي وناضج، يتمتع بتجانس الديني والثني بين مكوناته، وأيضا التوافق بين النخب السياسية فهو مجتمع تتضاءل فيه الأمية إلى حد كبير.

[1] حاتم، دمق، "في مفهوم وآليات الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس"، متحصل عليه من الموقع: www.jasminefoundation/ar ، تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 23:00.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

المطلب الثاني: سلبيات الديمقراطية التشاركية في تونس

رغم التصور الفكري والإبداعي في إنتاج الأفكار في مختلف المجالات والميادين عموما والعلوم الإنسانية خاصة، إلا انه لا يوجد فكرة تتصف بالكمال والخلو من النقائص والسلبيات.

ومنه سنخص بالذكر في هذا المطلب ابرز سلبيات الديمقراطية التشاركية في تونس.

يؤخذ على نظام الحكم الديمقراطي كثرة اجراء الانتخابات وقصر مدة الحكم وسرعة تبادل المراكز الرئيسية في الدولة، ففي تونس ينتخب رئيس الجمهورية لمدة "05 سنوات" انتخابا مباشرا سريا ونزيها، حسب دستور 2014 في الباب الرابع "السلطة التنفيذية"[1]، رغم ايجابيات هذا الفصل إلا أن لها سلبياتها ومن آثار هذا كله تعطيل الأعمال الحكومية وهذا أثناء الانتخابات ومدتها الطويلة في التحضير للحملة الانتخابية وما يتبعها، وعدم الاستمرار في التزام سياسة واحدة لمدة كافية لتحقيق نتائجها مضافا إلى أن عدم استقرار الوزراء وكبار الموظفين في مناصبهم قد يغري بعضهم باستغلال نفوذه للكسب السريع على حساب المجتمع.

ارتفاع تكلفة الانتخابات لإنتاج حكومة الأثرياء والتي تكون عن قلة قليلة من الناخبين، وفي تونس ظل ترشيح آلاف القوائم في الدولة، ما يرفع تكلفة الانتخابات ومخاوف من عدم التزام الأحزاب بإعادة الأموال المصروفة إلى خزينة الدولة[2].

حيث تساءلت الأوساط التونسية حول تكلفة العملية الانتخابية في ظل الإجراءات التي أقرتها حكومة "المهدي جمعة" للتقشف والحد من عجز الموازنة وإزاء ظرف اقتصادي يحذر بعض الخبراء من تبعاته جراء الإعتمادات الضخمة المرصودة لهيئة الانتخابات. كما يعاب على الحكومات الديمقراطية إسرافها وتعريضها للحريات الشخصية لحظر استبداد الأغلبية، فالانتخابات تقر الأغلبية وتضطهد الأقلية. الديمقراطية التشاركية تضع مقاليد الحكم في أيدي عامة الشعب، وهي طبقة فوضوية جاهلة بأساليب الحكم، وليس عندها استعداد له.[3]

---

[1] جيمي، كارتر، مرجع سابق، ص 31.

[2] حنا، عيسى، "مساوئ الديمقراطية"، متحصل عليه من: www.abouna.com ،تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 23:00.

[3] نفس المرجع

إن مبدأ المساواة لا محل له مع وجود الفوارق الكبيرة بين الأفراد بعضهم بعضا من حيث الاستعداد الذهني ودرجة التعليم والثقافة ودرجة الاهتمام بالمسائل العامة والمعرفة المتخصصة في حل المشكلات السياسية[1]، لكن في حالة تونس نستطيع القول أنها بدرجة اقل مقارنة بباقي الدول العربية بحكم السياسة التعليمية المتبعة في تونس منذ الاستقلال والتي ساعدت على توعية الشعب سياسيا نوعا ما.

الديمقراطية التشاركية تفضل الكم على الكيف وذلك لأنها تطبق مبدأ سيادة الأمة والذي لا يمكن تبريره قانونيا، إذ يعني سيادة الأغلبية أي نصف زائد واحد، بينما النظام الطبيعي يقتضي تفاوت الناس في الكفاءات والمعلومات والأشخاص ذوي الكفاءات قلة، وهم من يجب أن تكون مقاليد الحكم في أيديهم، والديمقراطية التشاركية تساوي بين الجميع سياسيا ولا تشترط كفاءة خصوصا في من يتولى الحكم لان الأغلبية القائمين بالأمر يأتون بطريقة الانتخاب، وبالتالي تولي الحكم عامة الشعب، أي اجهل الناس وأعجزهم[2].

عدم وجود علاقة دائمة بين النائب ومرشحيه، وعدم دفاع النائب عن حقوق مرشحيه أو دائرته بحجة انه يمثل ويعبر عن مصالح الشعب ككل[3]، وذلك ما أدى في تونس إلى قناعة معظم الشعب انه لابد من الحفاظ على الطبقة الحاكمة منذ الاستقلال وعدم الثقة في أي بديل لها بالرغم من قيام الثورة، وهو ما جسد إلى سيطرة نخبة مهيمنة على مقاليد الحكم والمحافظة على مصالحها بالرغم من تغيير النظام الحاكم شكليا.

المطلب الثالث: آفاق الديمقراطية التشاركية في تونس .

تندرج جميع الممارسات المتعلقة بتسيير شؤون الحكم داخل الدولة وضمن قواعد قانونية ملزمة داخل المنظومة الاجتماعية ككل والتي تجسدت في دستور الدولة الذي يمثل أعلى وثيقة والمرجعية الأساسية لكل الممارسات داخل الدولة باعتباره انعكاس لقيم المجتمع المشكل للدولة، ومن خلال التطرق للدستور التونسي فان الشعب قد تحصل على عدة قوانين جسدها الدستور في اللوائح القانونية التي تضمن له حقوقه وتحدد له واجباته وذلك ما يعطيه إمكانية التطوير والتطلع للمستقبل من خلال تطبيق هذه اللوائح القانونية للحصول على مكتسبات جديدة من شانها أن تعزز من الديمقراطية التشاركية وترسيخها

[1] جيمي كارتر، مرجع سابق، ص 86.
[2] نفس المرجع، ص18.
.

داخل المنظومة الاجتماعية التونسية ككل فالمجتمع التونسي مجتمع تتوفر لديه أرضية ديمقراطية لكن لابد منه أن يساهم ويعمل على تكريس هذه الديمقراطية وهذا من خلال:

إشاعة الثقافة المدنية: إذ من غير الممكن للديمقراطية التشاركية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها ابرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية[1].

استقلال المجتمع المدني: فحتى تأخذ هذه المؤسسات موقعها الفعلي في سياق عملية ترسيخ الديمقراطية التشاركية، ينبغي تعيين حدود المجتمع المدني من خلال وضع الحدود الفاصلة لمجال عمل الدولة وتدخلها بحيث لا تمس حرية عمل مؤسسات المجتمع المدني، والتخلي عن الوصاية على نشاطاتها وان تكون الدولة بمثابة الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني فحسب، وتترك المجال للمجتمع المدني لابراز دوره على مستوى النظام والمجتمع[2].

تبني التداول السلمي على السلطة: وإنجاح هذه الآلية لا بد من توفر وعي اجتماعي عام بأهمية التداول، ووجود تعددية حزبية موضوعية بالإضافة إلى وجود نظام انتخابي وقانوني يضمن دوريته وكيفية إجراء الانتخابات وشروط الترشح والمشاركة في العملية الانتخابية، توفر دستور للبلاد يتضمن توافق حول مؤسسات الدولة وحكم الأغلبية مع احترام الأقلية وان يحترم الطرف السياسي الذي يمسك بالسلطة على اثر اقتراع عام الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة التي سبقته في مستوى الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات مع المنظمات الوطنية كالنقابات والجمعيات[3].

---

[1] عائشة، عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العبي مثال تونس، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام)، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2008، ص 112.

[2] أحمد، منيسي، آفاق التحول الديمقراطي في تونس، لبنان، المركز الوطني للدراسة والسياسات،2014، ص318.

[3] نفس المرجع، ص 319.

تحقيق حرية الرأي والتعبير: تساهم حرية التعبير وحرية تبادل المعلومات في تحسين جودة الحكومة بسبل شتى[1]:

تساعد في ضمان توكيل مهمة إدارة الدولة إلى الأشخاص الأكثر كفاءة ونزاهة، حيث انه في ظل الديمقراطية التشاركية يؤدي النقاش الحر بين الأحزاب السياسية إلى كشف نقاط قوة وضعف كل منها وهذا يمكن الناخبين من اتخاذ قراراتهم الواعية حول من هو الشخص الأكثر تأهيلا لإدارة البلد ويصوتون بناءا على ذلك.

تساعد الرقابة على وسائل الإعلام كل من الحكومة والمعارضة على كشف الفساد أو الاختلالات الأخرى وتمنع ثقافة عدم النزاهة.

تدعم الحكم الرشيد من خلال تمكين المواطنين من طرح مخاوفهم لدى السلطات، إذا ما استطاع المجتمع الحديث عن أفكارهم بدون خوف وسمح للإعلام بتغطية ما يقال، فان الحكومة يمكن أن تصبح مطلعة على أي مخاوف وتحاول ان تعالجها.

تضمن أن يتم النظر بدقة في أي سياسات وتشريعات جديدة، من خلال النقاشات حيث يستطيع الجمهور الذين لديهم آراء مفيدة حول أي قضية أن يطرحوا على الحكومة الأفكار التي تدور في الشارع والتي تختار الحكومة منها، كما يساعد النقاش الحر حول أي تشريع على ضمان أن يحظى أي قانون يصدر لاحقا بدعم الشعب، الأمر الذي يزيد احترام هذا القانون.

تشجع على تنفيذ حقوق الإنسان حيث أنها تساعد على تحسين السياسة الحكومية في كافة المجالات بما في ذلك تمكين الصحفيين من لفت انتباه الحكومة بقضايا انتهاكات حول حقوق الإنسان وإقناعها باتخاذ إجراءات حيالها.

[1] عائشة، عباش، مرجع سابق، ص 119.

خلاصة :

من خلال دراستنا لتداعيات الديمقراطية التشاركية على شكل الحياة السياسية في تونس، فقد خلصنا إلى أن تونس قد قامت بتحقيق معظم ما كانت تصبوا إليه فقد وفقت في إنتاج دستور جديد يحتوي على كل ما يضمن للمواطن والدولة العيش في ظل حياة أساسها الديمقراطية التشاركية، إضافة إلى حرية إنشاء أحزاب سياسية، وأيضا نلمس دور المجتمع المدني الفعال وقدرته على قيادة المرحلة الإنتقالية، لذلك تعددت إيجابيات الديمقراطية التشاركية في تونس فنجد منها: يعد الشعب مصدر ممارسة السلطة والحكم بنفسه، كما أن الديمقراطية التشاركية على مبدأ المساواة التامة في الحقوق كونها تعتبر آلية أصيلة لإقرار العدل الذي يعتبر من أهم المبادئ والقيم التي تسعى الدولة لتحقيقها ومنه نلاحظ أن الديمقراطية التشاركية تتجلى في هذا الجانب من خلال إقرار حكم الأغلبية مع ضمان تمثيل الأقلية في ظل التعددية وحرية الرأي والتعبير، وعدالة المشاركة عبر مساواة الجميع أمام القانون، لذلك فالديمقراطية التشاركية في تونس تقر للأقلية بحق المعارضة ونتيجة لحرية الرأي والمساواة ظهرت الأحزاب السياسية وجماعات الضغط.

إلا أنها لا تخلو من بعض السلبيات نذكر منها: انه يؤخذ على نظام الحكم الديمقراطي كثرة إجراء الانتخابات وقصر مدة الحكم وسرعة تبادل المراكز الرئيسية في الدولة، عدم وجود علاقة دائمة بين النائب ومرشحيه، وعدم دفاع النائب عن حقوق مرشحيه أو دائرته بحجة انه يمثل ويعبر عن مصالح الشعب ككل.

الخاتمـــــــة:

تعد بلورة أشكال الأنظمة السياسية المختلفة قي العالم على الأشكال السائدة في عصرنا الحالي، نتاجا لعدة تجارب خاضتها المجتمعات المختلفة عبر مرحلية وتراكمية، من خلال عدة تفاعلات لمختلف الأطراف والجهات والهيئات التي تمثل المصالح المتعددة في المجتمع عبر قيم برزت في مجملها في اتجاه الديمقراطية وتطورها التاريخي والتي عرفت هي الأخرى تطورا وصورا وأشكال مختلفة عبر العصور لترسو في عصرنا الحالي إلى ما يعرف بالديمقراطية التشاركية، ومن خلال ما تم التطرق إليه في دراستنا هذه نخلص إلى أن هناك العديد من وجهات النظر حول تعريف الديمقراطية التشاركية لعل أهمها مايلي:

تعد الديمقراطية التشاركية آلية من شأنها الترسيخ لنظام حكم جيد يجسد الثقة بين الحاكم والمحكوم، عبر قيم الحوار وايجاد الحلول باعتبارها جملة من الإجراءات التي تمكن من إشراك المجتمع المدني والمواطنين عموما في صنع السياسات العامة، وتمتين الدور الذي يلعبه المجتمع في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي.

وفي ختام هذه الدراسة نستنتج بأن الجمهورية التونسية بعد ثورة 2011 قد تبنت أسس ومبادئ الديمقراطية التشاركية وهذا من أجل:

- ✓ تحقيق الوفاق الوطني، ومحاولة إشراك جميع فئات الشعب في عملية ورسم وصنع السياسة العامة، وذلك ما تجلى في صياغة الدستور 2014، وقد تمت صياغته من قبل المجلس التأسيسي الذي انتخب من قبل الشعب واستشارة ومشاركة مختلف المؤسسات والجهات التي تعبر على الأيديولوجيات المختلفة الموجودة داخل التركيبة المجتمعية في تونس، وهو ما انعكس على نوعية المواد واللوائح القانونية التي تضمنها الدستور التونسي 2014، التي تحمل في طياتها دلالات صريحة وحتمية من شأنها تعزيز الديمقراطية التشاركية.
- ✓ كما برز أثر الديمقراطية التشاركية على شكل الحياة السياسية، والتي امتازت بالتعددية وتنوع خلفيات الأحزاب السياسية وتعددها وشمولها على الاتجاهات المختلفة وأيضا نلمس فعالية المجتمع المدني وقدرته على لعب دور مهم في قيادة المرحلة الإنتقالية.

ولهذا فإن إيجابيات الديمقراطية التشاركية في تونس تعددت، وتمثلت فيما يلي:

- ✓ الديمقراطية التشاركية في تونس ساهمت في جعل الحكام خاضعين للمسؤولية أمام المحكومين، ما يكرس لرقابة تضمن الشفافية وتمكين المواطنين وتمتعهم بحقوقهم التامة، وقدرتهم واستطاعتهم على التعبير على مصالحهم وحمايتها.
- ✓ كما تقر الديمقراطية التشاركية في تونس للأقلية بحق المعارضة ونتيجة لحرية الرأي والمساواة ظهرت الأحزاب السياسية وجماعات الضغط.
- ✓ الديمقراطية التشاركية تقوم على رفع مستوى الشعب، وتنشئ فيه اهتماما بالمشكلات العامة، وتقوي ولاءه بحكومته، وتغرس الثقة في نفسه، وذلك لان الديمقراطية التشاركية تقوم بإشراك الشعب في الحكم إشراكا فعالا.

إلا أن هذا لا يعني أن الديمقراطية التشاركية لا تخلو من السلبيات:

- ✓ فالديمقراطية التشاركية تفضل الكم على الكيف وذلك لأنها تطبق مبدأ سيادة الأمة والذي لا يمكن تبريره قانونيا، إذ يعني سيادة الأغلبية أي نصف زائد واحد، بينما النظام الطبيعي يقتضي تفاوت الناس في الكفاءات والمعلومات والأشخاص ذوي الكفاءات قلة، وهم من يجب أن تكون مقاليد الحكم في أيديهم.
- ✓ والديمقراطية التشاركية تساوي بين الجميع سياسيا ولا تشترط كفاءة خصوصا في من يتولى الحكم لان الأغلبية القائمين بالأمر يأتون بطريقة الانتخاب، وبالتالي تولي الحكم عامة الشعب.
- ✓ ارتفاع تكلفة الانتخابات لإنتاج حكومة الأثرياء والتي تكون عن قلة قليلة من الناخبين، وفي تونس ظل ترشيح آلاف القوائم في الدولة، ما يرفع تكلفة الانتخابات ومخاوف من عدم التزام الأحزاب بإعادة الأموال المصروفة إلى خزينة الدولة.

ومنه يمكن لمستقبل الديمقراطية التشاركية أن يكون ناجحا وهذا من خلال توفير أرضية ديمقراطية لتكريس وتطبيق هذه الأخيرة، وهذا يتحقق من خلال:

- ✓ إشاعة الثقافة المدنية، إذ من غير الممكن للديمقراطية التشاركية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل

السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها ابرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية.

- ✓ استقلال المجتمع المدني، فحتى تأخذ هذه المؤسسات موقعها الفعلي في سياق عملية ترسيخ الديمقراطية التشاركية، ينبغي تعيين حدود المجتمع المدني من خلال وضع الحدود الفاصلة لمجال عمل الدولة وتدخلها بحيث لا تمس حرية عمل مؤسسات المجتمع المدني، والتخلي عن الوصاية على نشاطاتها وان تكون الدولة بمثابة الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني فحسب، وتترك المجال للمجتمع المدني لابراز دوره على مستوى النظام والمجتمع.
- ✓ تبني التداول السلمي على السلطة، وإنجاح هذه الآلية لا بد من توفر وعي اجتماعي عام بأهمية التداول، ووجود تعددية حزبية موضوعية بالإضافة إلى وجود نظام انتخابي وقانوني يضمن دوريته وكيفية اجراء الانتخابات وشروط الترشح والمشاركة في العملية الانتخابية، توفر دستور للبلاد يتضمن توافق حول مؤسسات الدولة وحكم الأغلبية مع احترام الأقلية وان يحترم الطرف السياسي الذي يمسك بالسلطة على اثر اقتراع عام الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة التي سبقته في مستوى الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات مع المنظمات الوطنية كالنقابات والجمعيات.
- ✓ تحقيق حرية الرأي والتعبير، تساهم حرية التعبير وحرية تبادل المعلومات في تحسين جودة الحكومة.

وفي الأخير يمكننا القول أنه لا يوجد بحث يخلو من النقائص بما فيهم دراستنا هذه، والتي أرى أنها لم تتوسع بالقدر الكافي في بعض النقاط التي تحتاج إلى تفصيل أكبر، والمتمثلة في محاولة التنبؤ والاستشراف بالسيناريوهات المحتملة لمستقبل الديمقراطية التشاركية ومنه نقترح الآتي:

دراسة موضوع الديمقراطية التشاركية ميدانيا في وطننا العربي ومحاولة ربطها بالجانب النظري للديمقراطية التشاركية والواقع العملي والمؤسساتي.

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

أ. المصادر:

1. دستور الجمهورية التونسية 2014.

ب. الكتب:

1. أحمد، مالكي، وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، لبنان، المركز الوطني للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
2. أحمد، منيسي، آفاق التحول الديمقراطي في تونس، لبنان، المركز الوطني للدراسة والسياسات، 2014.
3. جيمي كارتر، تقرير عن عملية صياغة الدستور في تونس، التقرير النهائي، أمريكا، مركز كارثر، 2014
4. خليفة، الشاطر، وآخرون، تونس عبر التاريخ، ج3، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005.
5. داود، الباز، الشورى والديمقراطية النيابية، القاهرة، دار الفكر الجامعين، 2006.
6. راشد، عبد الرحمان،أحمد، العسيري، المجالس النيابية علاقتها بالشورى في الإسلام: دراسة فقهية وقانونية ومقارنة، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية،2012.:
7. روبرت، دال، الديمقراطية نقادها، تر: نمير عباس، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995.

8. سعيد، بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط9، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

9. عبد القوي، بو حنية، الديمقراطية التشاركية: في الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

10. عبد اللطيف، الحناشي، الحركات الاسلامية في الوطن العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

11. عزمي، بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة صيرورتها من خلال يومياتها، لبنان، المركز الوطني للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

12. عصام، علي الدبس، النظم السياسية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

13. علي، أمليل، مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة، منتدى الفكر العربي، 1998.

14. علي، عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.

15. فاتح، متروك، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، لبنان، مركز ددراسات الوحدة العربية، 2002.

16. فليب، غرين، الديمقراطية، العراق، دار المأمون للترجمة والنشر، 2007.

17. محمد الهادي، الشريف، تاريخ تونس، تر: محمد الشاوش، تونس، دار سراس للنشر، 1993.

18. محمد، كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، لبنان، دار النهضة العربية والنشر، 1969.

19. محمدعلي، الكبيسي، كيمياء الربيع التونسي والعربي، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

20. الملود، الأحمر، وآخرون، الثورة التونسية، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

21. منصف، المرزوقي، اختراع الديمقراطية: التجربة التونسية، تونس، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2014.

ج. المجلات:

1. الأمين، شريط، "الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق، ندوة البرلمان، المجتمع، الديمقراطية، في مجلة الوسيط، الجزائر، وزارة العلاقة مع البرلمان، العدد 06، 2008.

2. سمير، حمدي، "العمل الحزبي في تونس...الأزمة والمشكلات"، في مجلة المستقبل، العدد 451، جانفي.

3. صابر، حوحو، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، في مجلة المفكر، (د،س،ن).

4. قريند، أرنولد، "سياسة فرنسا الاسلامية في تونس من 1881-1918"، في المجلة التاريخية المكتوبة، العدد 03، تونس، جانفي 1975.

د. الدراسات الغير منشورة:

1. ابراهيم، لونيسي، التجربة الديمقراطية في الوطن العربي "الجزائر نموذجا"، 1952- 1992، (أطروحة دكتوراه قسم التاريخ)، جامعة الجزائر، 2004.

2. زكرياء، حريزي، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية"نموذج الجزائر"، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية)، 2011.

3. الطاهر، خاوة، دور الأحزاب في التحديث والمشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي، (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية)، جامعة الجزائر، 2010.

4. عائشة، عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي "مثال تونس"، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام)، جامعة الجزائر، 2008.

5. نبيل، كريش، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الخارجية والخارجية، (مذكرة دكتوراه، كلية العلوم السياسية)، جامعة باتنة، 2008.

هـ. الملتقيات:

1. صالح، زياني، "تفعيل العمل الجهوي لمكافحة الفساد وارساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، ملتقى حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، (16-17 ديسمبر 2008).

و. المواقع إلكترونية:

1. حاتم، دمق، "في مفهوم وآليات الديمقراطية التشاركية وفرصة تطبيقها في تونس"، متحصل عليه من الموقع: http://www.jasminefoudation/ar ، تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 22:45.

2. حنا، عيسى، "مساوئ الديمقراطية"، متحصل عليه من الموقع: http://www.abouna.com ، تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 23:00.

3. شراز، حرز الله، "خصائص الديمقراطية"، متحصل عليه من الموقع: http://arabsfordemocracy.org/democracy. تاريخ الإطلاع: 2016/04/13، على الساعة: 10:30.

4. عبد اللطيف، حناشي، "الحوار الوطني التونسي: الآليات والمآلات"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2014، متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع: 2016/04/23، على الساعة: 19:18.

5. عدنان المنصر ، " جدلية السياسي و الإجتماعي في إتحاد الشغل " ، ملفات الثورات و الإصلاح و التحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، متحصل عليه من الموقع:
http://arabsfordemocracy.org/democracy.، على الساعة: 11:58.

6. علي، سداد، "فوائد وأهمية الديمقراطية التشاركية، العراق"، متحصل عليه من الموقع:

7. http://www.babylon-edu.iq ، تاريخ الإطلاع: 2016/04/12، على الساعة: 21:30.

8. علي، مردي السوداني، "الديمقراطية هنا وهناك"، متحصل عليه من الموقع:
http://www.taakhina.org/pp-10599، تاريخ الإطلاع: 2016/02/20، على الساعة: 14:40.

9. المنجي سعيداني ، حوار مع الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل ، عبد السلام جراد ، جريدة الشرق الأوسط ، ع : 11750 ، يوم 29 جانفي 2011 ، متحصل عليه من الموقع:
http://classic.aawsat.com/details.asp ، تاريخ الإطلاع: 2016/04/17، على الساعة: 20:21.

10. وديع، بن عيسى، "معوقات الديمقراطية في تونس"، متحصل عليه من:
http://arabsfordemocracy.org/democracy. ، تاريخ الإطلاع: 2016/04/19، على الساعة 15:30.

11. يمينة، حمدي، "التعددية الحزبية في تونس بين طموحات الشعب وتطلعات الأحزاب"متحصل علية من الموقع: http://www.almanare.com/tunisie ، تاريخ الإطلاع: 2016/02/12، على الساعة: 15:20.

12. التعريف بالإتحاد العام التونسي للشغل ، متحصل عليه من موقع الإتحاد http://www.ugtt.org.tn/ يوم 2016/04/12 على الساعة 16:15 .

13. هيكلة الإتحاد العام التونسي للشغل ، متحصل عليه من موقع الإتحاد http://www.ugtt.org.tn/ يوم 2016/03/08 على الساعة 16:25 .

2. المراجع بالغة الانجليزية:

A. Books:

1. Augustyn, Lambermont, Direct and Participatory Democracy, Netherlands, European Institute of Public Administration, 2011, P20.

B. Articles:

1. Lambermont, « Expanding participatory Democracy », optained from the website http://www.civiced.org, is dated 25/03/2016, on time 21 :21.

الملخـــص:

تعتبر الديمقراطية التشاركية مجموعة من الآليات والإجراءات التي تسمح بإشراك المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع السياسات العمومية، وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام، فهي شكل جديد لتقاسم وممارسة السلطة المرتكز على تقوية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار السياسي، حيث قامت هذه الدراسة على فكرة محورية تمثلت في الدور الذي تؤديه الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية "نموذج تونس"، وذلك بطرح التساؤل التالي: كيف ساهمت الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية في تونس؟

حيث تهدف دراستنا إلى التعرف على مفهوم الديمقراطية التشاركية، ومحاولة الكشف عن أهم انعكاسات الديمقراطية التشاركية في تونس وذلك من خلال التطرق إلى تأثير الديمقراطية التشاركية على الحياة السياسية في تونس، وفي الأخير سنقوم بالكشف عن آفاق ومستقبل الديمقراطية التشاركية في تونس.

لتحقيق أهداف دراستنا ومعالجة الإشكالية المطروحة، قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

1. ما المقصود بالديمقراطية التشاركية؟
2. ما هي أهم انعكاسات الديمقراطية التشاركية في تونس؟
3. ماهو مستقبل الديمقراطية التشاركية في تونس؟

كما قمنا بطرح الفرضيات التالية:

1. الديمقراطية التشاركية تؤدي إلى تحقيق الإستقرار السياسي.
2. كلما تجسدت الديمقراطية التشاركية في تونس كلما تحقق التوازن والسلم الاجتماعي.
3. تجسيد الديمقراطية التشاركية في تونس أدى إلى التداول السلمي على السلطة.

4. نجاح تجربة الديمقراطية التشاركية في تونس يرتبط بفعالية الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وفي الأخير توصلنا من خلال دراستنا إلى:

- ✓ أن الجمهورية التونسية بعد ثورة 2011 قد تبنت أسس ومبادئ الديمقراطية التشاركية واستطاعت تحقيق الوفاق الوطني، وإشراك جميع فئات الشعب في عملية ورسم وصنع السياسة العامة، وذلك ما تجلى في صياغة الدستور 2014، كما ظهر تأثير الديمقراطية التشاركية على شكل الحياة السياسية في تونس، وذلك من خلال تنوع خلفيات الأحزاب السياسية وتعددها وشمولها على الاتجاهات المختلفة وأيضا نلمس فعالية المجتمع المدني وقدرته على لعب دور مهم في قيادة المرحلة الإنتقالية.
- ✓ فالمجتمع التونسي مجتمع تتوفر لديه أرضية ديمقراطية، لكن لابد منه أن يساهم ويعمل على تكريس هذه الديمقراطية وهذا من خلال:
  - ✓ إشاعة الثقافة المدنية.
  - ✓ استقلال المجتمع المدني.
  - ✓ تبني التداول السلمي على السلطة.
  - ✓ تحقيق حرية الرأي والتعبير.

Abstract:

Participatory democracy is the set of mechanisms and procedures that allow the involvement of civil society and all citizens in the making of public policies, And strengthen their role in making decisions about masterminding public affairs, it is the form of a new share and the exercise of power based on the strengthening of citizens' participation in political decision-making, as this study has the centrality of the idea was the role of participatory democracy in the construction of the national state "model of Tunisia", By asking the question: How participatory democracy contributed to the building of the national state in Tunisia?

Where our study aims to identify the concept of participatory democracy, and to try to detect the most important implications of participatory democracy in Tunisia through to address the impact of participatory democracy in the political life in Tunisia, and in the latter we will disclose the prospects and the future of participatory democracy in Tunisia.

To achieve the objectives of the study and address the problem at hand, we launched a series of sub-questions of:

1. What is participatory democracy?
2. What are the most important implications of participatory democracy in Tunisia?
3. What is the future of participatory democracy in Tunisia?

We have also introduced the following assumptions:

1. Participatory democracy lead to political stability.
2. Whenever embodied participatory democracy in Tunisia whenever check balance and social peace.
3. Embodiment of participatory democracy in Tunisia led to the peaceful transfer of power.
4. The success of the experience of participatory democracy in Tunisia is linked to the effectiveness of political parties and civil society organizations.

At last we reached through our study to:

Abstract

that the Republic of Tunisia after the revolution of 2011 have embraced the foundations and principles of participatory democracy and was able to achieve national reconciliation, and the involvement of all classes of people in the process of drawing and making public policy, and that is what was reflected in the drafting of the Constitution in 2014, and participatory democracy influence on the shape of the political life in Tunisia afternoon, so through the diverse backgrounds of political parties and pluralism and coverage of the various trends and also we see the effectiveness of civil society and its ability to play an important role in the leadership of the transitional phase.

Tunisian society is a society available to display democratic ground, but inevitable that contributes and works to dedicate this democracy and this through:

- ✓ A rumor civic culture.
- ✓ Independence of the civil society.
- ✓ Adopt a peaceful transfer of power.
- ✓ The achievement of freedom of opinion and expression.

فهرس المحتويات :

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
مقدمة	07 – 01
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	30 – 09
تمهيد	09
المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي للدراسة	23 – 10
المطلب الأول : تعاريف الديمقراطية	13 – 10
المطلب الثاني : التطور التاريخي للديمقراطية	15 – 13
المطلب الثالث : أنواع الديمقراطية	23 – 16
المبحث الثاني : التأصيل النظري للدراسة	30 – 24
المطلب الأول : متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية	26 – 24
المطلب الثاني : خصائص وأهداف الديمقراطية التشاركية	28 – 26
المطلب الثالث : تحديات ومعيقات بناء الديمقراطية التشاركية	29 – 28
خلاصة	30
الفصل الثاني : انعكاسات الديمقراطية التشاركية على بناء الدولة الوطنية في تونس	72 – 31
تمهيد	31
المبحث الأول : تداعيات الديمقراطية التشاركية على شكل الحياة السياسية في تونس	64 – 32
المطلب الأول : تأثير الديمقراطية التشاركية على الدستور التونسي 2014	41 – 32
المطلب الثاني : تأثير الديمقراطية التشاركية على الأحزاب السياسية في تونس	54 – 42
المطلب الثالث : تأثير الديمقراطية التشاركية على منظمات المجتمع المدني في تونس	64 – 55
المبحث الثاني : تقييم تجربة الديمقراطية التشاركية في تونس	72 – 65
المطلب الأول : إيجابيات الديمقراطية التشاركية في تونس	67 – 65
المطلب الثاني : سلبيات الديمقراطية التشاركية في تونس	69 – 68
المطلب الثالث : آفاق الديمقراطية التشاركية في تونس	71 – 70
خلاصة	72

الخاتمة	75-73
قائمة المراجع	81-76
فهرس المحتويات	83-82